Kuwait-Iran Relations: A Bonstructive Approach or a National Interest- based Perspective?

Hamad H. Albloshi

Abstract: The relationship between Kuwait and Iran has gone through different stages that were mostly positive, especially since the independence ofKuwait in 1961. Kuwait and Iran differ in terms of culture, language, sect, and ethnicity. This paper tries to examine the relationship between the two sides through Constructivism by raising different questions, such as: Are cultural and religious factors instrumental in determining the shape of bilateral relations between the two nations? Or, are the relations merely based on political interests that are influenced by other factors than culture or religion? After tracing the relationship between Kuwait and Iran, this paper concludes that Constructivism is important to understand the cultural and social roots of countries' behavior, but it is not enough to understand the relationship between Kuwait and Iran without understanding the internal developments in each country and the regional structure of the Middle East. The study comes to the conclusion that the Neoclassical Realist Theory helps more in understanding the relationship between the two countries.

Keywords: Kuwait-Iran relations, Constructivism, Neoclassical realism, International structure, Regional structure, National interest.

العلاقات الكويتية - الإيرانية: تفسير المنظور البنائي أم مدخل المصلحة الوطنية؟

حمد حميد البلوشي(*)

ملخص: أدى التقارب الجغرافي بين الكويت وجارتها إيران إلى تفاعلهما. وقد بدأ هذا التفاعل رسمياً بعد حصول الكويت على الاستقلال سنة 1961، ومر بمراحل مختلفة كانت إيجابية – في مجملها – على الرغم من السلبيات التي اعترته في الفترة التي تلت قيام النظام الإسلامي في إيران سنة 1979. تختلف الكويت عن إيران في الثقافة واللغة والمذهب، بالإضافة إلى التباين العرقي. حاولت هذه الدراسة تتبع علاقات الدولتين من خلال التركيز على المدرسة البنائية Constructivism، وأثارت السؤال الآتي: أللعوامل الثقافية والدينية دور في تحديد شكل العلاقات الثنائية بين الدولتين؟ أم إن العلاقات قائمة على أسس سياسية – مصلحية بحتة تتأثر بعوامل أخرى لا دخل للجوانب الثقافية والدينية بها؟ وقد استعرضت هذه الدراسة علاقات الطرفين وربطتها بالتطورات الداخلية في كل دولة وبتطورات المشهد الإقليمي، وخلصت إلى النتيجة الآتية: للمدرسة البنائية Constructivism أهمية بالغة في فهم الأبعاد الثقافية والاجتماعية لسلوك الدول، إلا أنها غير كافية لمعرفة تطور العلاقات الكويتية – الإيرانية. فالتباين الثقافي لم يمنعهما من بناء علاقات إيجابية في الفترة التي سبقت الثورة الإيرانية وفترة ما بعد حرب تحرير الكويت سنة 1991، كما خلصت إلى أن التطورات الداخلية في كل دولة وتحولات بنية النظام الإقليمي هي التي أثرت في مسار تلك العلاقات، وخلصت أيضاً إلى أن النظرية الأقرب لتفسير علاقات الدولتين هي النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة Neoclassical Realism.

المصطلحات الأساسية: العلاقات الكويتية – الإيرانية، المدرسة البنائية، الواقعية الكلاسيكية الجديدة، النظام الإقليمي، النظام الدولي، المصلحة الوطنية.

مقدمة:

إيران والكويت دولتان متجاورتان تعيشان في منطقة إستراتيجية مهمة ومضطربة في الشرق الأوسط.

(*) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، دولة الكويت. hamad.albloshi@gmail.com

مرت هذه المنطقة بمنعطفات كبيرة أثرت في علاقات دولها بعضها ببعض. فقد قامت أنظمة وسقطت أخرى، وكان لتلك التغييرات آثارها على الوضع العام في المنطقة.

لقد مرت العلاقات الكويتية – الإيرانية بمراحل مختلفة وتأثرت بالتحولات التي طرأت على الشرق الأوسط. كانت هذه العلاقات إيجابية في معظم مراحل القرن العشرين، لكنها تأثرت سلباً بسبب الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 والحرب العراقية – الإيرانية في الفترة ما بين 1980 و1988. ومن ثم تطورت هذه العلاقة بعد الاحتلال العراقي للكويت بسبب موقف إيران الرافض للاحتلال وموقفها المحايد من حرب تحرير الكويت المعروفة بعاصفة الصحراء. إلا أن هذا التطور لم يمنع انتكاس العلاقات في الفترة الماضية لأسباب عدة سيتم توضيحها لاحقاً.

وتقوم هذه الدراسة بالبحث في العلاقات بين الكويت وإيران من خلال تسليط الضوء على واحدة من أحدث المدارس– المدرسة البنائية – التي تحاول تفسير علاقات الدول. تنقسم الدراسة إلى أقسام عدة. يتعامل القسم الأول مع مشكلة الدراسة والأسئلة التي تحاول الإجابة عنها. أما القسم الثاني فيتعامل مع أهمية البحث، ويليه القسم الثالث المخصص للدراسات السابقة. أما القسم الرابع فيبين منهج البحث. ويناقش القسم الخامس الإطار النظري للدراسة، فيما يناقش القسم السادس التطورات والظروف الداخلية في كل من إيران والكويت، بالإضافة إلى التفاعلات الإقليمية. أما القسم السابع فيبحث باستفاضة في علاقة الدولتين. وتُناقش الخاتمة والنتائج في القسم الأخير.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تحاول هذه الدراسة اختبار إذا ما كانت المدرسة البنائية Constructivism قادرة على فهم تطور العلاقات الكويتية – الإيرانية أم لا. وتستعرض هذه الدراسة أهم الأفكار التي تتعامل معها هذه المدرسة وتحاول تطبيقها على العلاقات بين الدولتين. وكان اختيار هذه المدرسة إطاراً نظرياً للدراسة مهماً في ضوء التوترات الطائفية[1] التي تشهدها المنطقة؛ لأن المدرسة تولي أهمية كبيرة للأبعاد الاجتماعية والفكرية والثقافية والدينية في تفسير سلوك الدول.

(1) تعرف موسوعة أكسفورد لتطبيق القانون الطائفية بأنها تعني "الالتزام ضيق الأفق بطائفة ما... غالباً ما يؤدي ذلك إلى الصراع مع أولئك الذين ينتمون إلى طوائف أخرى".
(Gooch & Williams, 2015: 325).

وتعتقد هذه الدراسة أن المدرسة البنائية – على الرغم من أهميتها في تفسير بعض محطات علاقة الدولتين – غير كافية لفهم التغييرات التي طرأت على تلك العلاقة؛ حيث كان للتطورات الداخلية والإقليمية أثر بالغ في تشكيل معالمها. فمن المسلّم به أن إيران والكويت يختلفان في أمور شتى، خصوصاً في الجوانب العرقية والمذهبية والثقافية، حتى في شكل نظاميهما السياسيين. وقد أسهمت هذه الاختلافات في تباين تفسيريهما وفهميهما لبعض التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية. وعليه فمن الممكن إثارة التساؤل الآتي: أللعوامل الثقافية والدينية دور في تحديد شكل العلاقات الثنائية بين الدولتين؟ أم إن العلاقات قائمة على أسس سياسية – مصلحية بحتة تتأثر بعوامل أخرى لا دخل للجوانب الثقافية والدينية بها؟.

هناك من يرى أن ما سبق ذكره من اختلاف يقف حجر عثرة أمام "التعايش السلمي" بين إيران ودول الخليج العربية، ومن ضمنها دولة الكويت (Alshayji, 2002: 217). إلا أن هذه الدراسة تفترض أن العلاقات الكويتية – الإيرانية ليست ثابتة بل متغيرة نتيجة عوامل داخلية وإقليمية لا تتدخل الجوانب الثقافية في تشكيلها، بل مبنية على أسس تأخذ المصلحة الوطنية بعين الاعتبار. كما تعتقد أن هذه الاختلافات لم تمنع التعايش السلمي بين إيران ودول المنطقة بشكل عام والكويت بشكل خاص.

لا تستبعد هذه الدراسة أهمية الدين والثقافة في تشكيل بنائنا السلوكي وفي توجهات الحكومات، إلا أنها ترى أن العلاقات الكويتية – الإيرانية لا يمكن فهمها – فقط – من خلال عدسة المدرسة البنائية، وإنما من خلال عدسة المدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة Neoclassical Realism أيضاً، التي تؤكد أهمية التركيز على البعدين الداخلي والخارجي لفهم سلوك الدول. ومن ثم، ترى هذه الدراسة أن تتبع تطور العلاقات بين البلدين يجب أن يتم من خلال التركيز على مستويين للتحليل، هما: مستوى تحليل الدولة ومستوى تحليل النظام. وتعتقد هذه الدراسة أن فهم علاقة الدولتين لا يتأتى بشكل سليم إلا من خلال فهم الأبعاد الداخلية لكل دولة، بالإضافة إلى تعقيدات المشهد الإقليمي في الشرق الأوسط.

لا ينفصل السياق المحلي عن السياق الإقليمي. فالتغيير في الأول يؤثر بطبيعة الحال في سلوك الدولة ومن ثم في السياق الإقليمي خصوصاً وإن كانت دولة كبرى في إقليمها. ولكن لتبسيط البحث وعرضه بشكل أيسر سيتم الفصل بين

السياقين في قسمين مختلفين في الدراسة التي ستبدأ بالسياق المحلي في كل دولة، ومن ثم ستستعرض التحولات الإقليمية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تأكيدها أن الجوانب المذهبية أو الطائفية ليست مانعة للتعايش السلمي بين الكويت وإيران، وأن علاقتيهما قائمة على أسس سياسية تؤثر فيها متغيرات أخرى كالظروف المحلية والمتغيرات الإقليمية. وتستمد هذه الدراسة أهميتها أيضاً من المصادر التي تستعين بها كالمصادر الصحفية الكويتية التي تعود إلى بدايات الثورة الإيرانية لتسليط الضوء على وجهة النظر الكويتية الرسمية والشعبية تجاه الثورة في إيران والحرب العراقية – الإيرانية في مرحلة لاحقة. كما تعتمد هذه الدراسة على مصادر باللغة الفارسية، كالوثائق الرسمية، والتقارير القصيرة، وبعض الكتب والمقالات؛ ما يشكل إضافة مهمة للقارئ العربي.

الدراسات السابقة:

الدراسات التي تعاملت مع العلاقات الكويتية – الإيرانية قليلة. هناك عدد محدود من الدراسات العربية في هذا المجال كدراسة الدكتور عبدالرضا أسيري العلاقات الكويتية – الإيرانية: الطموح والعقبات (2008)، وقبلها دراسة للدكتور حامد العبدالله بعنوان العلاقات الكويتية – الإيرانية: دراسة استشرافية لآفاق التعاون (1997)، وصدر كتابان يتعاملان مع علاقات الدولتين من الناحية التاريخية (الصانع وآخرون، 2003؛ المطيري، 2004). وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، إلا أن جميعها أهملت المصادر الإيرانية، ومن ثم فهم وجهة النظر الإيرانية تجاه الكويت. كما لم تتعامل مع الإطار النظري المستخدم في هذه الدراسة، ولم تختبر إمكانية الركون إلى المدرسة البنائية لفهم العلاقات الكويتية – الإيرانية. لذلك، يشكل الإطار النظري لهذه الدراسة، علاوة على اعتمادها على المصادر الفارسية، إضافة مهمة لتلك الدراسات وللمكتبة العربية بصفة عامة.

المنهج المستخدم:

ستعتمد هذه الدراسة على منهج التتبع التاريخي لتطور العلاقات بين البلدين وشرح السياقات المحلية والإقليمية، معتمدة في ذلك على مصادر أولية وثانوية، علاوة على استفادتها من منهجية تحليل النص. وتغطي هذه الدراسة علاقات

الدولتين في المرحلة التي تلت استقلال دولة الكويت سنة 1961، مع التركيز بشكل أكبر على الفترة التي أعقبت قيام الجمهورية الإسلامية في إيران سنة 1979.

كما تتخذ الدراسة من المصلحة الوطنية إطاراً تحليلياً لها، ويرى هذا الإطار الدول ككيانات عقلانية تبحث عن مصلحتها الوطنية بالدرجة الأولى، التي تتمثل في حماية سيادتها الوطنية وزيادة وتنمية قدراتها وقوتها في مقابل الدول الأخرى (موسوعة العلوم السياسية، 1994: 804).

بين البنائية والمصلحة الوطنية:

تتعدد النظريات التي تحاول تفسير علاقات الدول والظواهر السياسية الدولية. هذه النظريات في تطور مستمر. ففي كل مرحلة تاريخية تتطور نظرية من النظريات وتحاول تفسير مشكلات العالم. فمن المدرسة الواقعية Realism مروراً بالمثالية Idealism والليبرالية Liberalism هناك إنتاج فكري غزير. ولا يمكن لنظرية واحدة تفسير علاقات الدول، ومن ثم خضعت تلك النظريات لتطورات عدة أفرزت مجموعة من النظريات الفرعية الأخرى كالواقعية الجديدة Neo-realism، والليبرالية الجديدة Neo-liberalism. كما ظهرت مدارس ونظريات أخرى كالنظرية المؤسساتية Institutionalism، والمدرسة البنائية Constructivism.

وتعد المدرسة الأخيرة واحدة من أحدث محاولات فهم العلاقات الدولية، ولها امتداداتها في الدراسات الفكرية والاجتماعية أيضاً. وتأتي هذه المدرسة ضمن إطار فكري ونظري أوسع يعرف بالنظرية النقدية للعلاقات الدولية Critical International Relations Theory، ويضم الماركسية الجديدة وما بعد الحداثة والنسوية (Wendt, 1995: 71).

وتشترك هذه المدرسة مع بعض التصورات الأولية للنظريات الأخرى، وخصوصاً الواقعية التي ترى أن النظام الدولي نظام فوضوي، ولا يمكن للدول التأكد مئة في المئة من نوايا الدول الأخرى، وأنها تسعى إلى البقاء (Wendt, 1995: 72). إلا أن أتباعها يؤمنون بأن علاقات الدول لها جذور فكرية وثقافية واجتماعية ومتغيرة بتغير السياق والظرف التاريخي على عكس النظريات التقليدية "التي غالبا ما افترضت تماثل الدول ... عبر الزمان والمكان". فقد أكدت هذه النظريات تماثل الدول؛ لأنها كانت تسعى وراء "التعميم وبناء النظرية" (فيرك، 2016: 434).

كما يؤكد البنائيون أن للتصورات التي يحملها الأفراد عن غيرهم مهمة في تحديد طبيعة العمل الذي يقومون به بعضهم تجاه بعض (Hurd, 2008: 298). وتنسحب تلك التصورات على علاقات الدول أيضاً. فنظرتنا للدولة (أ) تختلف عن الدولة (ب)، ونظرتنا لما تمثله الدولة (أ) من تهديد لنا تختلف عن نظرتنا لتهديد الدولة (ب). "إن أفكار السياسة الخارجية تتشكل من خلال الأفكار المسبقة وعلاقتها بأحداث سابقة"، كما يقول لقرو Legro (Hurd, 2008: 303). ومن ثم، فالطريقة التي تتعامل فيها الدولة (أ) مع دولة صديقة تختلف عن طريقة تعاملها مع دولة عدوة (Wendt, 1992: 397)؛ لأن نظرتها للدول الصديقة تختلف عن نظرتها للدول العدوة. فعلى سبيل المثال، يرى وند Wendt "أن 500 سلاح نووي بريطاني تمثل تهديداً أقل للولايات المتحدة من خمسة أسلحة نووية كورية شمالية". ويرجع ذلك إلى الحقيقة الآتية: "البريطانيون أصدقاء، أما الكوريون الشماليون فلا" (Hurd, 2008: 298).

يؤكد البنائيون أن الظروف الثقافية، والاجتماعية، والسياسية تؤدي دوراً مهماً في تشكيل هويات الدول ومصالحها، ومن ثم علاقاتها (فيرك، 2016: 440). "فالهوية هي أساس المصالح"، كما يقول وند Wendt (1992: 398). ويرى أنصار هذه المدرسة أن سلوك أية دولة يتشكل من خلال "معتقدات النخبة والهويات والمعايير الاجتماعية"، ويؤكدون "قوة الأفكار والثقافة واللغة" (منغست، وأريغوين، 2013: 133 – 134).

ولا تهتم المدرسة البنائية بشكل كبير بمتغير المصلحة، ومن هنا تبرز أهمية النظرية الواقعية Realism التي ترى أن الدول عقلانية وتسعى وراء مصالحها التي تتمثل – بالدرجة الأولى – في حماية نفسها والبقاء والاستمرار في مجتمع دولي فوضوي. لذلك يرى هانز مور غنثاو Hans Morgenthau أن "للمصلحة الوطنية الكلمة الأخيرة في السياسة الدولية"، كما يرى الواقعيون أن "المصلحة هي جوهر السياسة". (Dougherty & Pfltzgraff, 2001: 76). وتهتم النظرية الواقعية أيضاً بقواعد النظام ودورها في التأثير على سلوك الدول. ويظهر ذلك جلياً في الواقعية الجديدة Neolrealism أو الواقعية البنيوية Structural Realism التي أسس دعاماتها كينيث والتز Kenneth Waltz في كتابه المهم (نظرية السياسة الدولية) The Theory of International Politics. فقد أكد والتز في الكتاب محورية النظام في تحديد قواعد السلوك المتبعة من قبل الدول. ويعتقد أنصار هذه النظرية أن

"بنية النظام، بدلاً من خصائص الدول الفردية هي التي تحدد النتائج" وسلوك الدول. (منغست، وأريغوين، 2013: 117 – 118)، كما تقلل الواقعية الجديدة من أهمية الجوانب الثقافية وأنواع الأنظمة الحاكمة في التأثير على سلوك الدول (ميرشايمر 2016: 214).

وقد أدى عدم اهتمام الواقعية الجديدة بالدولة كمتغير أساسي في تغيير سلوك الدول إلى بروز الواقعية الكلاسيكية الجديدة. وتستند هذه النظرية إلى المفاهيم العامة سابقة الذكر التي طرحها منظرو الواقعية (Taliaferro et al., 2009: 4)، إلا أن جدليتها قائمة على التداخل بين السياق المحلي في الدولة وبين قواعد النظام السائد. بمعنى آخر، تعتقد هذه النظرية أن سلوك الدول مرتبط بقيود وتحولات النظام الدولي أو الإقليمي والسياق المحلي فيها (Lobell, 2009: 43). ويمكن القول إن هذه النظرية تحاول أن تردم الهوة بين "السياسات المحلية والسياسات الدولية أو أن تربط البنية المحلية بالبنية الدولية" (Dougherty & Pfltzgraff, 2001: 88). تستطيع هذه النظرية، من خلال هذا الربط، أن تفسر السياسة الخارجية للدول. ولا يقتصر ذلك على سلوك الدول العظمى الخارجي بل يمتد إلى القوى الإقليمية والدول الصغيرة والدول الفاشلة (Brawley, 2009: 43).

السياقات المحلية وتحولات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط:

أولاً – السياقات المحلية:

إيران:

شهدت إيران منذ القرن الماضي تغيرات وتحولات عدة. ولعل التغير الأبرز في تاريخ إيران المعاصر كان قيام الثورة الإسلامية التي أسهمت في إسقاط واحدة من أقوى الأنظمة الملكية في المنطقة. فقد نجح آية الله الخميني في مسعاه لإسقاط النظام الملكي من خلال تعاونه مع تيارات مختلفة كالتيار الشيوعي والتيار الليبرالي والوطني وأيضاً التيارات الإسلامية. إلا أن الإسلاميين نجحوا، بمباركة الخميني، في السيطرة على الحياة السياسية في الدولة وتطهير الثورة من الجماعات غير الإسلامية. ولم يرغب الخميني في أن تقف ثورته على الحدود الإيرانية، بل أراد لها أن تتمدد لتصل إلى الدول الأخرى (پناهان، 1391 [2012/2013]: 110).

وقد قام النظام الإيراني الجديد على نظرية ولاية الفقيه. وهي نظرية لم تكن تقليدية في الوسط الشيعي الاثني عشري. يعتقد أتباع هذا المذهب باثني عشر

إماماً يعتبرونهم القادة الأكثر تأهيلاً لقيادة الأمة الإسلامية في القرون الأولى من عمر الإسلام. ولم يصل هؤلاء الأئمة إلى السلطة، إلا في حالة الإمامين علي بن أبي طالب والحسن بن علي لفترة محدودة، إلا أنهم قادوا أتباعهم ونظروا في مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية. وعندما غاب الإمام الثاني عشر، محمد بن الحسن العسكري، الملقب بالمهدي، تُرك الشيعة من غير قائد ديني وإمام يلجؤون إليه. ومع مرور الوقت برزت فئة رجال الدين الذين احتلوا مكانة بارزة بين الشيعة؛ كونهم ممثلين عن الأئمة الشرعيين. وعرفت هذه الفئة بفئة مراجع التقليد، ولقبوا أيضاً بآيات الله العظام. ومع مرور الوقت اتبع الشيعة هذه الفئة وأصبح لزاماً عليهم اختيار واحد منهم للرجوع إليه في أمورهم الدينية والفقهية. ويعتقد الشيعة بشكل مجمل بإلزامية اتباع المراجع للرجوع إليهم في مسائلهم الفقهية ولدفع الحقوق الشرعية لهم من الزكاة والخمس (Nasr, 2006: 71).

ولم يكن لهؤلاء دور سياسي بارز في عصورهم ولم يفضلوا قيام دولة دينية في ظل غياب المهدي أو الإمام المعصوم. جاء ذلك استناداً إلى بعض روايات أئمة الشيعة[2]. إلا أن الخميني اعترض على الاتجاه التقليدي في الفكر السياسي الشيعي وطالب بضرورة إقامة الدولة الإسلامية حتى في ظل غياب المهدي. فدور رجل الدين لم يقتصر عنده على إصدار الفتاوى الفقهية بل التعامل مع القضايا السياسية للمجتمع المسلم. ومن ثم برزت فكرة ولاية الفقيه وظهر منصب الولي الفقيه بعد الثورة الإسلامية.

وإلى جانب منصب الولي الفقيه – الذي يعرف أيضاً بقائد أو مرشد الثورة – ظهرت مناصب عليا في الدولة بعد الثورة. فكان هناك منصب رئيس الجمهورية إلى جانب منصب رئيس الوزراء. ولم يكن لرئيس الجمهورية دور محوري في العقد الأول من عمر الثورة بل كانت سلطاته شرفية، وكان رئيس الوزراء يتمتع بصلاحيات تنفيذية أكبر. وقد كان الراديكالي مير حسين موسوي هو رئيس الوزراء في حين كان المعتدل علي خامنئي يتبوأ منصب رئيس الجمهورية في الفترة ما بين 1981 إلى 1989. أوجدت طبيعة النظام هذه جواً تنافسياً بين أبناء الثورة، انعكس على السياسات الداخلية وعلاقات إيران الخارجية.

(2) ينقل عن الإمام محمد الباقر، الإمام الخامس للشيعة قوله: "كل راية ترفع قبل راية القائم صاحبها طاغوت". انظر: (النعماني، 2011: 115).

وعندما ألغي منصب رئيس الوزراء بعد إدخال تعديلات مختلفة على الدستور الإيراني سنة 1989 أصبحت السلطة التنفيذية متركزة في يد رئيس الجمهورية. وبعد وقت قصير من وفاة الخميني انتخب مجلس الخبراء علي خامنئي ليصبح ثاني قائد للثورة وثاني ولي فقيه في جمهورية إيران الإسلامية. كما انتخب الشعب الإيراني هاشمي رفسنجاني رئيساً للجمهورية. وعليه، فقد تغيرت أشياء كثيرة في إيران وأصبح النظام أكثر ميلاً للاعتدال. فقد رغب رفسنجاني في إنهاء حالة الخصام مع المجتمع الدولي ونقل الجمهورية من حالة الثورة إلى حالة الدولة؛ فركز على إعادة بناء إيران بعد الحرب الطويلة التي خاضتها ضد الجمهورية العراقية. وشجع رفسنجاني سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم، ودعا الإيرانيين في الخارج إلى العودة إلى إيران والمساهمة في بناء الدولة. واعتمد رفسنجاني على التكنوقراط لإدارة الدولة على عكس المرحلة السابقة التي اعتمدت على الثوريين بشكل أساسي (Gheissari & Nasr, 2006: 114 - 115).

ولم يكن رفسنجاني ليستطيع تنفيذ سياساته دون تحييد العناصر الراديكالية؛ فتحالف مع الولي الفقيه لتحييدهم وعزلهم من المؤسسات المهمة في الدولة، فاعتزل الكثير منهم السياسة وتحول الآخرون إلى منادين بضرورة إصلاح النظام القائم فبرز التيار الإصلاحي.

وقد استطاع هذا التيار الوصول إلى السلطة مع نهاية فترة رفسنجاني الرئاسية سنة 1997؛ حيث انتخب الناس محمد خاتمي رئيساً للبلاد. وصل خاتمي إلى السلطة بأجندة إصلاحية، هدفها بناء علاقة الإيرانيين بعضهم ببعض بالتركيز على حقوق الإنسان والانفتاح على التيارات المختلفة والاهتمام بالمجتمع المدني. وركز خاتمي أيضاً على تحسين وتطوير علاقات إيران الخارجية، ودعا إلى حوار للحضارات في العالم بدلاً من صدامها وتنافسها. ولم تكن فترة خاتمي خالية من الأزمات السياسية؛ فقد شهدت السنوات التي تولى فيها المنصب العديد من المظاهرات، خصوصاً الطلابية منها.

ومع وصول أحمدي نجاد إلى القصر الرئاسي عام 2005 تغيرت تلك السياسات الإصلاحية والانفتاحية. فأحمدي نجاد كان ينتمي للتيار المحافظ المتشدد الذي ينادي بالعودة إلى جذور الثورة والسياسات الراديكالية التي كانت متبعة في عقد الثمانينيات من القرن الماضي. ولا يؤمن التيار بانفتاح النظام

الإيراني على المجتمع الدولي، ولا يؤيد إصلاحه من الداخل، ولا يشجع حوار الحضارات، ويعتقد أن النظام الإيراني مستهدف بحرب ثقافية تشن عليه من القوى الغربية (Albloshi, 2016 a).

وقد كانت لأحمدي نجاد لغة خطابية تصادمية مع الخارج خصوصاً تجاه إسرائيل، واستخدم لغة غيبية مرتبطة بظهور المهدي، واتبع سياسة غير مهادنة مع المجتمع الدولي في ملف إيران النووي؛ فأسهم كل ذلك في عزلها دولياً وفرض عقوبات مختلفة عليها.

وعند انتخاب الرئيس الحالي، حسن روحاني عام 2013 لرئاسة الجمهورية تبدلت علاقة إيران بالمجتمع الدولي. ترشح روحاني وتبنى شعار حكومة "العقلانية والأمل". ورغب في إعادة بناء الاقتصاد الإيراني، وحل المشكلة النووية، والأهم من ذلك، إنهاء عزلة إيران الدولية (Akbarzadeh & Conduit, 2016: 1-2). لذلك، تحسنت علاقة إيران بالمجتمع الدولي منذ انتخابه؛ فقد وقعت طهران اتفاقية مع القوى الدولية حول برنامجها النووي، ورفعت العديد من العقوبات التي كانت مفروضة عليها، وتهافتت العديد من الحكومات والشركات العالمية عليها للاستثمار في أسواقها. وقد يحتاج الشعب الإيراني إلى بعض الوقت ليرى أثر رفع العقوبات وأثر التوصل إلى الاتفاق النووي على الاقتصاد وعودة إيران إلى المجتمع الدولي من جديد. على الرغم من ذلك، لم تتحسن علاقة إيران بجيرانها العرب في الخليج، بل تعرضت لأزمات عدة كان آخرها القطيعة مع المملكة العربية السعودية، التي سيتم التطرق لها لاحقاً.

الكويت:

على عكس إيران، فالكويت دولة صغيرة في المساحة وعدد السكان، ولديها تاريخ قصير نسبياً. على الرغم من ذلك، جذب موقعها الإستراتيجي القوى الدولية التي تنافست للسيطرة عليها. فتمكنت بريطانيا في النهاية من بسط نفوذها من خلال معاهدة الحماية التي وقعتها مع مبارك الصباح سنة 1899، وقد أصبحت الكويت بموجبها محمية بريطانية. وكما هو معروف، فقد سلبت الاتفاقية حق الكويت في إدارة شؤونها الدولية وعلاقاتها الخارجية. واستمرت هذه الحالة إلى أن حصلت الكويت على استقلالها سنة 1961، وأصبحت تتمتع بحق ممارسة سيادتها الخارجية، ومن ثم بناء علاقاتها الدولية. كما تحول نظامها السياسي بسبب الدستور الدائم الذي وضع سنة 1962، وأوجد جواً تنافسياً بين العديد من الجماعات السياسية في البلاد.

نشط الكويتيون سياسياً حتى قبل الاستقلال وإقرار الدستور؛ فقد ظهرت في الكويت جماعات سياسية مختلفة، وكانت حركات القومية العربية هي الأكثر تأثيراً من بينها. واستطاعت هذه الجماعات أن تؤثر على السلطة السياسية في البلاد لدعم الدول العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة. واعترضت هذه الجماعات، وعلى رأسها حركة القوميين العرب، على الهجرة الإيرانية إلى الكويت خصوصاً في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

وأسهمت الهجرة الإيرانية إلى الكويت في تقسيم الكويتيين عرقياً ومذهبياً[3]. فأكثرية الكويتيين منقسمون من الناحية العرقية إلى العرب والفرس. أما من الناحية المذهبية، فهم في مجملهم مسلمون يتبعون إما المذهب السني وإما المذهب الشيعي، هذا علاوة على عدد محدود من العوائل المسيحية. ويشكل الشيعة نحو 28 في المئة من عدد المسلمين الكويتيين (al-Mdaires, 2010: 76).

كان لهذا الانقسام المذهبي تأثيره على الحياة السياسية في الكويت. فمن الناحية التاريخية، كان الشيعة من داعمي الأسرة الحاكمة في وجه التحديات التي كانت واجهتها من المطالبين بمزيد من المشاركة الشعبية وإصلاح شكل نظام الحكم في ثلاثينيات القرن الماضي. كما كانت الأقلية الشيعية داعمة للحكومة الكويتية بشكل عام منذ بدء الحياة النيابية عام 1963. إلا أن هذه العلاقة اعتراها تغير كبير بعد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979، فقد كان بعض الشيعة في الكويت من أتباع مرجعية آية الله الخميني.

ويتبع الشيعة، كما سبق ذكره، مرجعاً دينياً يرجعون له في أمورهم الدينية والاجتماعية وكان آية الله الخميني أحد مراجع التقليد في ذلك الوقت واتبع البعض مرجعيته في الكويت. ولا يعد ذلك مشكلاً بحد ذاته خصوصاً أن لمراجع الشيعة أتباعهم في الكويت. أما مرجعية الخميني فكانت فريدة بعض الشيء؛ لأنه كان زعيماً سياسياً إضافة إلى مكانته الدينية. وتعمقت أزمة أتباع الخميني مع دعواته المتكررة لتصدير الثورة إلى الدول المحيطة بإيران.

(3) تجدر الإشارة إلى أن الشيعة في الكويت وفدوا إليها من إيران والعراق والبحرين والمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية.

وقد دعم البعض من أتباع مرجعية الخميني في الكويت الثورة الإيرانية التي أسهمت في تقويتهم. فبدأت هذه الفئة بتنظيم نفسها في لقاءات عدة، نظمها أحمد المهري، أحد أبناء رجل ديني مهم في الكويت، وهو عباس المهري. وركزت تلك اللقاءات على تحسين أوضاع الشيعة في الكويت، إلا أن مطالب المنظمين شملت إصلاح الأوضاع السياسية في البلاد من خلال إعادة العمل بالدستور الذي كان قد نُحي جانباً منذ عام 1976. وعلى الرغم من موقفها المتحفظ على الهجرة الإيرانية إلى الكويت، فإن المجموعات القومية كانت لها مطالب شبيهة بمطالب الشيعة – خصوصاً الوطنية منها – فشارك بعض قاداتها في لقاءات الشيعة التي نظمها المهري في مسجد شعبان في العاصمة (المديرس، 1999 أ: 24 – 27). وازدادت الأزمة تعقيداً مع تنصيب آية الله الخميني لعباس المهري ممثلاً له في الكويت لإقامة صلاة الجمعة هناك (خميني، 1389 [2010/2011]: ج10\90). وللعديد من مراجع التقليد ممثلون لهم في دول مختلفة في العالم، وذلك للنظر في شؤون أتباعهم وجمع الحقوق الشرعية – الخمس والزكاة – منهم. وعليه، فتعيين المهري ممثلاً للخميني في الكويت كان ممارسة طبيعية، إلا أن المشكلة تمثلت في كون الخميني قائداً سياسياً لدولة ثورية تطالب علناً بتصدير ثورتها.

ولم تتأخر الحكومة الكويتية في التعامل مع أحداث مسجد شعبان؛ فقد اعتقلت عدداً من الشيعة وأقدمت على إسقاط الجنسية الكويتية عن عائلة عباس المهري، وقامت بترحيل أفرادها إلى إيران (Louer, 2008: 170). إلا أن تلك الإجراءات لم تقض على النفس الثوري لدى بعض الشيعة الذين استمروا في نشاطاتهم في الكويت وسبّب بعضهم مشكلات أمنية ستتم مناقشتها لاحقاً.

وتمثلت الحالة الثورية الشيعية في الكويت بشكل أساسي في بروز جماعة خط الإمام (أي الإمام الخميني). وقامت الحكومة الإيرانية في الوقت ذاته بتشكيل جماعة حزب الله في لبنان والكويت والمملكة العربية والسعودية والبحرين. وتشترك هذه الجماعات في خلفيتها الأيديولوجية المؤيدة لفكرة ولاية الفقيه ولكنها تختلف بحسب السياق المحلي في كل دولة. ولم يعد لتلك التنظيمات من وجود في الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين، إلا أنها موجودة في لبنان بالإضافة إلى تشكيل جماعة حزب الله حديثاً في العراق.

ولم تستمر العلاقة المتأزمة بين الحكومة الكويتية وبعض الشيعة في الكويت

لفترة طويلة بسبب أحداث الغزو العراقي سنة 1990–1991. فقد تحسنت هذه العلاقة بعد التحرير بسبب موقف الشيعة الرافض للغزو ودعمهم – حتى الثوريين منهم – لشرعية الأسرة الحاكمة. لقد تخلى الثوريون عن ثوريتهم وانخرطوا في الحياة السياسية الكويتية خصوصاً مع عودة العمل بالدستور سنة 1992 وعودة الحياة النيابية من خلال حركة سياسية جديدة أسسوها عُرفت بالتحالف الإسلامي الوطني. وأصبحت هذه الحركة جزءاً مما عرف بالمعارضة النيابية في مجلس الأمة وعملت ضمن مظلة القوى السياسية المعارضة للحكومة وتوجت ذلك بانضمامها لكتلة العمل الشعبي سنة 1999. إلا أن هذه العلاقة الندية بالحكومة تبدلت سنة 2008 وتحولت الحركة إلى حركة داعمة لها بصفة عامة وابتعدت عن القوى المعارضة. لماذا؟

اغتالت إسرائيل في ذلك العام أحد أهم عناصر حزب الله اللبناني عماد مغنية في سوريا. وعلى الرغم من عدم وجود حركة سياسية تحت مسمى حزب الله – الكويت، فإن لحزب الله اللبناني بعض المتعاطفين في الأوساط الشيعية، وهم امتداد للثوريين الشيعة خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي. لقد اتجه الثوريون، كما سبق ذكره، إلى العمل السياسي المنظم من خلال التحالف الإسلامي الوطني بعد تحرير الكويت، إلا أن تعاطفهم مازال قائماً للنموذج الإيراني وللحركات التي تدعمه. لذلك قررت الحركة تأبين عماد مغنية. فخلق التأبين ردة فعل سلبية في الأوساط العامة في الكويت؛ لأن مغنية كان قد اتهم بخطف طائرة كويتية عرفت بالجابرية سنة 1988، ونتج عن هذه العملية مقتل اثنين من المدنيين الكويتيين على متنها. وكان الخاطفون قد طالبوا في حينه بإطلاق سراح بعض السجناء الشيعة من السجون الكويتية (أسيري، 2008: 62).

واعتبر البعض الخطوة تحدياً لمشاعر الكويتيين، على الرغم من نفي الحركة لذلك. وشُنت حملة على الحركة وعلى المنظمين وبالتحديد عضوا مجلس الأمة عن التحالف الإسلامي الوطني، عدنان عبدالصمد وأحمد لاري. فطالب البعض خلال الحملة باتخاذ إجراءات ضد المنظمين شملت إسقاط الجنسية الكويتية عنهم (Albloshi, 2016 b, 116 - 117). وشنت القوى المعارضة والحكومية تلك الحملة على الحركة ومنظمي التأبين، إلا أن الحركة قررت في نهاية الأمر الابتعاد عن التيارات المعارضة ومطالبها بإصلاح النظام السياسي والاصطفاف إلى جانب الحكومة.

ويعتبر البرلمان الكويتي – على الرغم من المشكلات التي رافقته منذ الاستقلال – برلماناً فاعلاً إذا ما قورن ببرلمانات الدول الخليجية الأخرى. ويتعامل هذا البرلمان مع مسائل متعلقة بالسياسة الخارجية ويستطيع التأثير ولو بشكل محدود على مسار السياسة الخارجية الكويتية على الرغم من أن الكلمة الأخيرة في علاقات الكويت الخارجية هي في يد السلطة التنفيذية.

ثانياً – السياق الإقليمي:

تغير الشكل البنيوي للشرق الأوسط مرات عدة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918، وتأثر هذا الشكل بالتحولات على المستوى الدولي الذي شهد عدداً من التغييرات في أقطابه والعناصر الفاعلة فيه، ومن ثم برزت أنظمة دولية مختلفة أثرت في علاقة القوى الرئيسة في المنطقة. فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية سنة 1924 كان الشرق الأوسط منطقة نفوذ مقسمة بين بريطانيا العظمى والجمهورية الفرنسية. وتغير الحال مع نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945. فقد نتج عن نهاية الحرب بروز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي كقوتين دوليتين. وكان كل طرف يسعى إلى زيادة أتباعه في العالم؛ ما أدى إلى الدخول في حرب عرفت بالحرب الباردة.

واستطاعت العديد من الدول في الشرق الأوسط أن تحصل على استقلالها من القوى الاستعمارية وبدأت ترسم سياساتها الخارجية بشكل مستقل. وانقسمت هذه الدول بعد استقلالها بين مؤيد للولايات المتحدة وبين مناصر للاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة؛ فكانت إيران والمملكة العربية السعودية وإسرائيل والأردن والعراق حتى سنة 1958 والدول الصغيرة في المنطقة حليفة للمعسكر الغربي، في حين كانت مصر في زمن عبد الناصر، والعراق إبان حكم عبد الكريم قاسم، واليمن الجنوبي قريبة للمعسكر الشرقي في العالم. وكانت القومية العربية هي السائدة في الدول العربية التي كانت مقسمة إلى دول تقدمية يمثلها النموذج المصري ودول ملكية كانت توصف بالرجعية.

وعندما قررت بريطانيا العظمى الانسحاب من الخليج عام 1971، رأت إيران نفسها قادرة على ملء الفراغ ولعب دور شرطي المنطقة في مواجهة الشيوعية. لقد تغيرت قواعد اللعبة من جديد مع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، التي أدت إلى تحسين علاقة مصر بالمجتمع الغربي بشكل عام وبالولايات المتحدة الأمريكية

بشكل خاص. وعلى الرغم من هذه التغييرات، فإن الهزة القوية التي غيرت قواعد اللعبة في المنطقة وتوازنات القوى فيها كانت الهزة التي أحدثتها الثورة الإيرانية سنة 1979. فأسهمت الثورة في إنهاء حكم الشاه محمد رضا بهلوي الذي كان محارباً مخلصاً ضد الشيوعية وساعياً إلى بناء نظام إقليمي مستقر بعيداً عن النفوذ السوفييتي. لذلك، لم تغير الثورة الإيرانية القواعد السياسية في الداخل الإيراني فقط، بل غيرت بنية الشرق الأوسط؛ حيث أسهمت في إنهاء تحالفات سابقة وبناء تحالفات جديدة تعزز التغيير في قواعد النظام الإقليمي مع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية سنة 1980. فقد أسهمت الحرب في تقسيم دول المنطقة بين مؤيد للعراق وداعم له كالمملكة العربية السعودية والكويت ومصر، في حين وقفت كل من سوريا وليبيا إلى الجانب الإيراني (Farrokh, 2011: 348).

ودفعت تلك التغييرات ست دول في المنطقة إلى إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة 1981 للإسهام في تعزيز التعاون بينها. فضمت هذه المنظمة كلاً من المملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى سلطنة عمان.

لم تستمر حالة الاستقرار في المنطقة طويلاً بعد الحرب العراقية – الإيرانية التي انتهت سنة 1988؛ فقد تعرضت لهزة عنيفة جديدة بسبب الاحتلال العراقي للكويت سنة 1990. فكانت الخطوة العراقية خطيرة؛ لأنها تعتبر من الحالات النادرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى كونها أتت ضد دولة أدت دوراً مهماً في دعم حكومة بغداد في حربها ضد إيران. أما أسباب الاحتلال العراقي للكويت فهي ليست موضوع البحث، لكن من المهم الإشارة إلى أن الاحتلال وقع في فترة زمنية شهدت تغييرات عديدة على المستوى الدولي، فالحرب الباردة كانت في نهاياتها والاتحاد السوفييتي كان في حالة احتضار. ومن ثم لم تعارض موسكو التدخل العسكري المباشر لإخراج القوات العراقية من الكويت.

تغير النظام الإقليمي من جديد بعد الانسحاب العراقي من الكويت عام 1991 وانقسم الشرق الأوسط بين ست قوى، هي: إسرائيل، إيران، السعودية، مصر، العراق، سوريا، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العالمية الوحيدة فيه. واستمر هذا الاستقرار النسبي في الشرق الأوسط حتى سنة 2003 حين قررت واشنطن إسقاط الرئيس العراقي السابق، صدام حسين.

لقد شكل الغزو الأمريكي للعراق معضلة لصناع القرار في إيران. فمن جهة، أسهم الغزو في سقوط أحد أعداء طهران التقليديين في المنطقة، الذي خاضت ضده حرباً طويلة استمرت ثماني سنوات، ومن جهة أخرى، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، العدو الآخر لإيران، تحيط بها من الشرق ومن الغرب. فقبل حربها ضد بغداد، خاضت واشنطن حرباً أخرى ضد النظام الأفغاني السابق سنة 2001. واعتقد البعض في إيران أن الجمهورية الإسلامية ستكون المستهدفة بعد العراق. فقامت الحكومة الإيرانية على إثر ذلك بإرسال رسالة إلى الإدارة الأمريكية تعلن خلالها تخليها عن دعم بعض الجماعات في المنطقة كحماس وحزب الله، وفتح منشآتها النووية للمجتمع الدولي. في المقابل، أكدت إيران أهمية احترام نظامها القائم وعدم السعي إلى الإطاحة به (Parsi, 2007: 243). كانت الرسالة خطوة مهمة في تغيير السلوك الإيراني في الشرق الأوسط، إلا أن الرفض الأمريكي للمبادرة الإيرانية دفع إيران إلى التحرك لحماية نفسها من خلال التغلغل في الحياة السياسية العراقية. واستطاعت إيران التغلغل في العراق والتأثير على صناعة القرار فيه – ولو بشكل جزئي – بسبب علاقاتها بالعديد من القيادات السياسية العراقية الجديدة التي كانت تعيش في إيران في أثناء الحكم البعثي في العراق، وكانت لهم علاقات قوية جداً ببعض أقطاب النظام الإيراني.

لذلك، يمكن القول بأن سقوط النظام العراقي السابق أحدث تبدلاً في بنية النظام الإقليمي لصالح إيران ولصالح أتباع المذهب الشيعي في الشرق الأوسط. هذه التغييرات أدت إلى "صحوة الشيعة" أو قيامهم كما وصف الحالة ولي نصر (Nasr, 2006). لقد بدأت هذه الصحوة مع حكم الشيعة للعراق، وتحول هذه الدولة إلى الدولة العربية الأولى التي يحكمها الشيعة. فخلق ذلك ردة فعل يمكن وصفها بالمتوترة بين الدول العربية وخلقت توتراً بين الشيعة والسنة بصفة عامة.

وازداد التوتر المذهبي في المنطقة مع الأحداث التي رافقت الثورات العربية والتي أصبحت سبباً آخر للاستقطاب. لقد ساندت الشعوب العربية بشكل مجمل التغيير، إلا أنها اختلفت حين اندلعت المظاهرات في كل من سوريا والبحرين. فقد ساند السنة بشكل عام الحكومة البحرينية، في حين دعموا الاحتجاجات الشعبية في سوريا. في المقابل، أيد غالبية الشيعة تحركات المعارضة البحرينية ولم يقفوا إلى جانب الشعب السوري في ثورته ضد الحكومة السورية. واستغلت كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية هذا الوضع وقامتا بدعم الأنظمة

القريبة منهما، فأرسلت الرياض قواتها لمساعدة الحكومة البحرينية في حين أرسلت طهران رجالها لمساندة النظام السوري. وازدادت الأوضاع سوءاً مع بروز جماعات مسلحة متطرفة متهمة بارتكاب جرائم طائفية كتنظيم الدولة الإسلامية وبعض الجماعات المنتمية للحشد الشعبي في العراق.

ومع التغييرات الداخلية في المملكة العربية السعودية، بسبب انتقال السلطة فيها بعد وفاة الملك السابق عبدالله بن عبدالعزيز في يناير 2015، انتقلت المنطقة إلى حالة أخرى من الاستقطاب. فالقيادة الجديدة في الرياض بزعامة الملك الحالي سلمان بن عبدالعزيز ترغب في مواجهة إيران والحد من نفوذها في المنطقة. بدأ العهد الجديد بحرب على الحركة الحوثية في اليمن، التي يُعتقد أن إيران هي التي تدعمها. وتعمق الانقسام الطائفي بشكل أكبر مع إعدام الرياض لرجل الدين الشيعي، نمر النمر، الذي أدى مقتله إلى خروج العديد من المظاهرات في بعض الدول كانت أشدها المظاهرات التي خرجت في مدينتي طهران ومشهد الإيرانيتين. كانت المظاهرات الإيرانية الأشد؛ لأن المتظاهرين اقتحموا القنصلية السعودية في مدينة مشهد والسفارة السعودية في العاصمة طهران وقاموا بإحراقهما. بادرت المملكة العربية السعودية مباشرة إلى قطع علاقاتها بإيران. وحذت دول عربية أخرى حذو الرياض كالسودان، والبحرين، وجيبوتي، فيما خفضت الإمارات العربية المتحدة مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع إيران واستدعت الكويت سفيرها من طهران.

وعليه، فالهيكل الإقليمي في الشرق الأوسط قد مر بمراحل مختلفة اختلفت فيها علاقات الدول فيما بينها. فالمنطقة منقسمة بشكل أساسي بين النفوذين الإيراني والسعودي. ولم ترحل الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة ولكن سياسات إدارتها الديمقراطية السابقة أرسلت رسالات سلبية لأصدقائها في الشرق الأوسط. لقد قامت واشنطن بالانسحاب من العراق، ولم تساند أي تدخل دولي عسكري للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، كما أنها كانت مترددة في إرسال قوات أرضية لقتال تنظيم الدولة الإسلامية.

كما أن الاتفاق النووي الإيراني مع المجتمع الدولي أثار حفيظة دول الخليج وبخاصة المملكة العربية السعودية. فكان هناك شعور بعدم الارتياح أو عدم الثقة بالسياسات الأمريكية لدى صناع القرار في الرياض. فبعد الاتفاق النووي أكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير تخوف بلاده من الاتفاق (Black, 2016). كما كتب

مقالة في النيويورك تايمز يؤكد فيها شكوك الرياض حول سلوك إيران في المنطقة، وأعلنها صريحة أن السعودية في مواجهة مع طهران (al-Jubeir, 2016).

أما حالة عدم الاطمئنان تجاه السياسات الأمريكية في المنطقة فعززتها مقالة نشرتها مجلة الأطلانطيك The Atlanticحول مبدأ الرئيس الأمريكي أوباما. تناولت المقالة المطولة عقيدة السياسة الخارجية الأمريكية في الإدارة السابقة وأشارت إلى العلاقات السعودية – الأمريكية ونظرة أوباما إلى الإيرانيين. وأكدت المقالة أن أوباما يعتقد بضرورة قبول السعودية لتقاسم النفوذ في المنطقة مع إيران؛ ما يعني اعترافاً أمريكياً بأهمية إيران بوصفها لاعباً رئيساً في الشرق الأوسط، لا يمكن تجاوزه (Goldberg, 2016).

كان لكل هذه الأحداث تأثيرها على مسار العلاقات الكويتية – الإيرانية التي مرت بمطبات مختلفة بسبب الأبعاد الداخلية في كل دولة وبسبب قواعد النظام الإقليمي. كانت العلاقات متوترة بشكل كبير في بعض المراحل وجيدة في مراحل أخرى، كما سيوضحه القسم المقبل من الدراسة.

العلاقات الثنائية بين الدولتين:

أسهمت التغييرات الداخلية في الدولتين وتغييرات بنية النظام الإقليمي في التأثير على العلاقات الثنائية بين البلدين منذ استقلال الكويت عام1961. لقد كانت العلاقات الإيرانية – الكويتية جيدة في تلك الفترة؛ حيث كانت إيران من الدول الأولى التي اعترفت مباشرة بالكويت بعد الاستقلال. كما دعم شاه إيران الكويت في أول أزمة سياسية مرت بها (Ward, 2009: 194)، بعد أن رفضت الحكومة العراقية الاعتراف بالدولة الجديدة ومطالبتها بضمها إلى العراق على اعتبار أنها كانت مقاطعة عراقية قبل أن تُفصل بموجب معاهدة الحماية البريطانية مع مبارك الصباح سنة 1899.

وحتى قبل الاعتراف العراقي بالكويت سنة 1963، افتتحت إيران سفارتها للمرة الأولى في الكويت سنة 1962 علامة على دعمها للدولة الوليدة في وجه التهديدات العراقية. وقد بدأت الزيارة الرسمية الأولى الكويتية إلى إيران في نوفمبر 1967 عندما زار وزير الخارجية آنذاك الشيخ صباح الأحمد العاصمة الإيرانية (سفارت جمهوري إسلامي إيران – كويت، د. ت.). استتبع تلك الزيارة لقاء قمة عقد في إيران بين أمير الكويت السابق الشيخ صباح السالم وشاه إيران في 1968. لقد

كانت الزيارة محل تقدير لدى القيادة الإيرانية؛ حيث صمم طابع بريدي في إيران يحمل صورة أمير الكويت (الصانع وآخرون، 2003: 211).

وفي السنة نفسها زار الشاه الكويت، إلا أن تلك الزيارة لم تكن محل ترحيب بعض التنظيمات السياسية وخصوصاً اليسارية منها؛ حيث قامت مجموعة عرفت بالحركة الثورية الشعبية في الكويت بوضع متفجرات في أماكن مختلفة اعتراضاً على تلك الزيارة (المديرس، 1999 ب: 54). ولم تستطع تلك الحركة والموقف الرافض للتيارات القومية العربية لسياسات إيران التأثير سلباً على العلاقات الكويتية – الإيرانية حتى سقوط الشاه سنة 1979. وعلى الرغم من هذه العلاقة الإيجابية بين الدولتين فإنهما وقعتا أربع اتفاقيات فقط في الفترة من 1961 و1979. كانت الاتفاقية الأولى تتعلق بالنقل الجوي ووقعت سنة 1964، فيما كانت الأخيرة والتي وقعت سنة 1971 اتفاقية ترانزيت (الناصر وبورسلي، 2014).

أثرت تلك العلاقة الإيجابية بين نظام الشاه والحكومة الكويتية سلباً في علاقة الأخيرة بالنظام الثوري الجديد حتى قبل قيامه. فقد منعت الحكومة الكويتية آية الله الخميني من دخول الكويت بعد طرده من العراق سنة 1978 (Louer, 2008: 168-169). لقد تعرضت الحكومة العراقية لضغوط من طهران لوقف نشاطات الخميني في العراق؛ ما دفع بغداد لاتخاذ ذلك الإجراء (Keddie, 2003: 232). وكانت خطوة المنع بمثابة التفاعل الأول بين حكومة الكويت والنظام الجديد. وتروي المصادر الإيرانية الكثير حول خروج الخميني من العراق. فقد قرر التوجه إلى الكويت أولاً على أمل الانتقال إلى سوريا فيما بعد (پرتال پژوهشی و اطلاع رسانی موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی، 1393 [2014]). حصل الخميني في سبيل الدخول إلى الكويت على تأشيرة رسمية صادرة عن وزارة الداخلية. أصدرت السلطات الكويتية التأشيرة من غير علم بشخصية الخميني. فقبل التوجه إلى الكويت، تقدم السيد عباس المهري بطلب لاستخراج تأشيرة دخول للخميني باسم روح الله مصطفوي، وهو الاسم الذي كان مسجلاً في جواز سفره. لم تدرك السلطات الكويتية أن مصطفوي هو الخميني، فمنحت له التأشيرة (پرتال پژوهشی و اطلاع رسانی موسسه تنظیم ونشر آثار امام خمینی، پیام عذر خواهی دولت کویت ...، 1391 [2012]). وعلى الرغم من السعي الحثيث للإبقاء على مسألة الانتقال إلى الكويت في طي الكتمان، فإن الحكومة العراقية، كما يرى إبراهيم يزدي – وزير خارجية إيران الأسبق – كانت قد علمت بمسألة التوجه إلى الكويت وقامت بإخبار

السلطات الكويتية التي منعت دخوله؛ ما اضطر الخميني للعودة إلى العراق بعد خمس ساعات أمضاها على الحدود الكويتية – العراقية (يزدى، د.ت.).

أشار آية الله الخميني خلال لقائه بوفد شعبي كويتي زاره بعد الثورة إلى تفهمه لموقف الحكومة الكويتية من منعه من دخول الكويت (پرتال پژوهشي واطلاع رساني موسسه تنظيم ونشر آثار خميني، بازخواني سير انقلاب...، 1391 [2012]). إلا أن الحادثة تركت أثراً سلبياً لديه تجاه الكويت. يظهر ذلك في تكراره لمسألة منعه من دخول الكويت في مناسبات عدة. فقد أشار قائد الثورة الإيرانية إلى هذه المسألة في عدد من خطبه العامة. فعلى سبيل المثال أشار إلى تخوف الكويت من مروره في أراضيها على الرغم من حمله تأشيرة الدخول (خميني، 1389 [2010/2011]: ج3 – 488). اعتقد الخميني في موقع آخر أن سبب منعه من الكويت هو التأييد الكويتي للنظام الإيراني السابق (خميني، 1389 [2010/2011]: ج8 – 505). على الرغم من ذلك، تشير المصادر الإيرانية إلى تلقي الخميني اعتذاراً شفهياً من الحكومة الكويتية لمنعها له من دخول دولتها (پرتال پژوهشي واطلاع رساني موسسه تنظيم ونشر آثار أمام خميني، پيام عذر خواهي دولت كويت ...، 1391 [2012])، وهو أمر من الصعب التحقق منه.

كانت تلك الحادثة بمثابة الخبرة الأولى في العلاقات الثنائية بين النظام الثوري في إيران والحكومة الكويتية. إلا أنها لم تمنع الطرفين من إقامة علاقات إيجابية بينهما في الفترة التي سبقت الحرب العراقية – الإيرانية. فقد باركت الكويت للقيادة الإيرانية الجديدة انتصار الثورة. وقام وزير خارجيتها بزيارة لإيران التقى خلالها آية الله الخميني في مقر إقامته كأول وزير خارجية في المنطقة يزور طهران بعد الثورة (الصانع وآخرون، 2003).علاوة على ذلك، حمّل وزير الخارجية في مقابلة له مع صحيفة فرنسية الشاه محمد رضا بهلوي مسؤولية قيام الثورة؛ حيث أكد أن "السبب في الثورة الإيرانية يعود إلى تصرفات الشاه التي أثارت علماء الدين والشعب الإيراني وهو شعب متدين وبخاصة تعامل الشاه مع إسرائيل وممارسة السافاك ضد فئات الشعب" (صحيفة الوطن، صباح الأحمد لجريدة فرنسية...، 1981: 2). كما دانت الكويت المحاولات الدولية لفرض عقوبات على إيران بسبب أزمة رهائن السفارة الأمريكية التي نتجت عن احتلال مجموعة من الطلبة الإيرانيين للسفارة الأمريكية سنة 1979. فقد أكد الشيخ صباح الأحمد في كلمة له خلال مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في العاصمة الباكستانية إسلام

آباد في يناير 1980 وجوب وقوف الدول المسلمة إلى جانب الحكومة الإيرانية حيث قال: "لمن الواجب علينا نحن الدول الإسلامية أن نقف إلى جانب إيران الشقيقة وهي تواجه هذه التهديدات". كما أعلن موقف الكويت الرافض لفرض العقوبات على إيران (صحيفة الوطن، صباح الأحمد أمام مؤتمر اسلام آباد ...، 1980: 3). ووصفت صحيفة الوطن الهجوم الأمريكي لتحرير الرهائن في إيران بـ"الغزوة الفاشلة سيئة الصيت" (صحيفة الوطن، اعتداء على الكويت ودورها، 1980: 1).

لم تقف الزيارات الرسمية عند زيارة وزير الخارجية الكويتي إلى إيران، بل زار الكويت في إبريل 1980 وزير خارجية إيران آنذاك، صادق قطب زاده. وعلى الرغم من تعرض الأخير لمحاولة اغتيال في أثناء توجهه إلى قصر السيف للقاء الشيخ جابر الأحمد، فإنه لم يقطع زيارته للبلاد ولم تؤثر الحادثة سلباً في علاقات البلدين (جريدة الوطن، نجاة قطب زاده من محاولة اغتيال، 1980: 1).

إلى جانب الموقف الرسمي الإيجابي من الثورة، كان هناك موقف شعبي إيجابي أيضاً في الأشهر الأولى من عمر الثورة. فقد زار وفد شعبي غير رسمي، كما سبق ذكره، آية الله الخميني لتهنئته على انتصار الثورة (أسيري، 1992: 167). كما كانت لبعض الصحف نظرة إيجابية للثورة. فجريدة الوطن غطت بشكل يومي أحداث الثورة في معظم أعدادها الصادرة في شهر يناير 1979. وكان النفس إيجابياً في تغطية الحدث وأيضاً في تغطية تطورات المشهد الإيراني في الفترة التي سبقت الحرب العراقية – الإيرانية. فقد وصفت مقالة افتتاحية كتبها هاشم بهبهاني في جريدة الوطن آية الله الخميني بـ"مؤسس التقدمية القادر على أداء الدور المناسب والملائم في هذه الفترة من التطور الحضاري" في إيران (بهبهاني، 1979: 1). علاوة على ذلك، وصفت الجريدة آية الله الخميني بالإمام في أحد أعدادها (جريدة الوطن، الإمام يقر احتفالات الإيرانيين...، 1980: 15)، كما اقتطعت جزءاً من كتاب ألفه الرئيس الإيراني السابق أبو الحسن بني صدر ونشرته في قالب مقالة افتتاحية في 27 يناير 1980 (بني صدر، 1980: 1).

على الرغم من ذلك، لم تستطع هذه المواقف واللغة الخطابية الإيجابية أن تسهم في استمرار العلاقات الجيدة بين البلدين؛ فقد تأزمت مع مرور الوقت. وأدت الحرب العراقية – الإيرانية التي بدأت في سبتمبر 1980 بهجوم عراقي على الأراضي الإيرانية دوراً مهماً في تأزيم العلاقة الكويتية – الإيرانية. أكدت الكويت في

بداية الحرب وقوفها على الحياد ورفضها للحرب، وطالبت بضرورة حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية (أسيري، 2008: 62). كما اقترح عضو مجلس الأمة الكويتي، خليفة الجري، سنة 1981 تشكيل لجنة من قبل البرلمان لزيارة البرلمانين العراقي والإيراني لتقريب وجهات النظر ووقف الحرب (مجلس الأمة الكويتي، 1981: 149). لم تتشكل اللجنة التي طالب بها الجري، إلا أن الاقتراح بحد ذاته يؤكد أهمية الحرب وتأثيرها على الداخل الكويتي.

وعلى الرغم من موقفها المحايد المعلن في بداية الحرب، ومطالبتها بإيجاد حل دبلوماسي للأزمة، فقد دعمت الحكومة الكويتية العراق خلال الحرب بمبالغ طائلة. وقدمت الكويت قروضاً معفية من الفوائد للحكومة العراقية وصلت إلى حوالي 15 مليار دولار (أسيري، 1992: 179–180)، كما باعت ما يقدر بـ 13 مليار دولار من النفط الكويتي دعماً للمجهود العسكري العراقي (الجاسم، 2012: 81). وقامت الكويت أيضاً ببيع صواريخ أمريكية للجيش العراقي خلال الحرب (أسيري، 1992: 179–180).

وكان النظام الإيراني يناقش منذ السنوات الأولى للحرب كيفية التعامل مع الكويت وعن مدى إمكانية الهجوم عليها بسبب دعمها للعراق. ففي مقابلة مطولة مع وكالة فارس للأنباء، أكد القائد السابق للحرس الثوري يحيى صفوي أن الحكومة الإيرانية ناقشت تلك المسألة وقررت عدم التعرض للكويت بتوصية من المرشد الحالي علي خامنئي في اجتماع لمجلس الدفاع الأعلى (خبر گزارى فارس، 1390 [2012]). إلا أن إيران لم تلتزم بتلك التوصية وهاجمت الكويت خصوصاً في الفترة الأخيرة من عمر الحرب، كما سيأتي ذكره.

ولم تتلق الحكومة العراقية الدعم فقط من نظيرتها الكويتية، بل قامت الرياض أيضاً بدعمها لدرجة أن هناك من يعتقد أن الكويت والسعودية كانتا تشجعان "الشوفينية العراقية تجاه إيران" (Farrokh, 2011: 348). ويمكن تفهم التأييد الكويتي والسعودي للحكومة العراقية بسبب الطبيعة الثورية للنظام الجديد وبسبب رغبة العديد من قيادات الجمهورية الإيرانية في تصدير ثورتهم، وعلى رأسهم آية الله الخميني، إلى دول الجوار، كما أشير سابقاً. الجدير بالذكر أن صادق قطب زاده قدم تفسيراً لفكرة تصدير الثورة خلال زيارته سابقة الذكر إلى الكويت. حيث قال: "إن الهدف من تصدير الثورة كما جاء على لسان الإمام الخميني وعلى لسان شعبنا ليس

معناه التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. إن تصدير الثورة يعني برأينا تصدير رسالة الثورة، وشرح هذه الرسالة على حقيقتها للوصول إلى وحدة المسلمين ... إن الثورة تبين شخصية المسلمين وهوية الإسلام، وهذا يخص كل الأمة الإسلامية. وتوفر هذه الرسالة الجو الملائم لجميع المسلمين، وتثيرهم ضد المستكبرين ومن يريد نهبهم" (جريدة الوطن، قطب زاده في مؤتمر صحفي، 1980: 11).

أياً كان تفسير تصدير الثورة، فإن دول الخليج العربية حملت رغبة تصدير الثورة محمل الجد خصوصاً مع وجود جماعات سياسية فيها تتبع الخط الأيديولوجي في إيران الثورية.

بعد تحرير أراضيها من القوات العراقية، قررت إيران الاستمرار في الحرب ورغبت في احتلال المنطقة الجنوبية للعراق في الفاو وخصوصاً منفذه البحري. ولم يكن القرار سهلاً لجميع الأطراف وبخاصة الجانب الكويتي؛ فاحتلال إيران للجزء الجنوبي من العراق يعني أن الكويت كانت ستشترك بحدود برية مع نظام ثوري يرغب في تصدير ثورته. أما هاشمي رفسنجاني، رئيس البرلمان الإيراني في ذلك الوقت وأحد الداعمين لاحتلال الفاو، فقد صرح أن السيطرة على الفاو تعني "أننا سنصبح جيراناً للكويت" (نيا، 1392[2013 – 2014]: 278). لم يقل رفسنجاني إن إيران ترغب في احتلال الكويت أو أية دولة أخرى في المنطقة، إلا أن التصريحات الثورية المعادية في إيران تبرر القلق الكويتي من التحركات الإيرانية ومن انتصار إيران في حربها ضد العراق.

لذلك، أثر ما أقدمت عليه الكويت من دعم مباشر للعراق خلال الحرب سلباً على العلاقات الكويتية – الإيرانية وعزز من النظرة السلبية لها في إيران وعند آية الله الخميني. فقد هاجم الأخير الكويت في مناسبات عدة. فعلى سبيل المثال، دعا في خطاب موجه للشعب الإيراني سنة 1988 الحكومتين السعودية والكويتية إلى عدم دعم الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد. فبعد التطرق إلى حادثة إسقاط طائرة ركاب مدنية إيرانية من قبل القوات الأمريكية على مياه الخليج قبل أسابيع من الخطاب، وجه تلك الدعوة للحكومتين محذراً إياهما من الاشتراك في جرائم الولايات المتحدة. ومن اللافت كيفية إنهائه للدعوة باستخدامه لعبارة شهيرة قالها الحسين بن علي قبل مقتله في كربلاء وهي: "إن لم يكن لكم دين فكونوا أحراراً في دنياكم"

(خميني، 1389 [2010/2011]: ج21/89–90). استخدام العبارة ذو مغزى؛ لأنه يوحي أن الحكومتين تابعتان، وبشكل استعبادي، للولايات المتحدة الأمريكية.

لم يكن الحديث عن تبعية الكويت لأمريكا الأول من نوعه، فقد سبق ذلك عدد آخر من التصورات السلبية تجاه الكويت. فعلى سبيل المثال، وصف آية الله الخميني الكويت في خطبة له بـ"المسكينة ... لأنها تعتقد أنها ستنجو إن اتبعت أمريكا" (خميني، 1389 [2010/2011]: ج20 – 272). كما وصف الكويت في خطبة أخرى بـ"الخادمة" بسبب علاقتها بالمجتمع الغربي (پرتال پژوهشی و اطلاع رسانی موسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني، برائت از مشركين...، 1392 [2013]). وبسبب تلك العلاقة المتأزمة بين البلدين، قاطعت إيران أعمال الدورة الخامسة للقمة الإسلامية التي انعقدت في الكويت في يناير 1987 (صحيفة السياسة، صباح الأحمد: الحرب العراقية الإيرانية قذرة، 1987: 1).

وعلى الرغم من إحجام إيران عن الهجوم على الكويت في بداية الحرب، فإنها قررت لاحقاً تغيير سياستها فقامت بالتعامل مع الكويت بطرق مختلفة. ففي بعض الحالات اعتمدت إيران على القصف المباشر بالصواريخ لبعض المواقع في الكويت. فقد هاجمت صواريخ إيرانية أحد الموانئ الكويتية سنة 1987 (Cushman, 1987)؛ الأمر الذي دفع الكويت إلى الطلب من الأمم المتحدة للتدخل؛ وذلك للحد من التصرفات الإيرانية (Los Angeles Times, 1987). كما قامت بطرد دبلوماسيين إيرانيين رداً على الهجمات (Karsh, 2002: 9). علاوة على ذلك، قامت إيران بالهجوم على ناقلات نفط كويتية، وهو ما عرف فيما بعد بحرب الناقلات. ومن المقدر أن الهجمات الإيرانية شملت 48 ناقلة (الشاهين، 2001: 249). ولم تكن للكويت القدرة على الرد عسكرياً ضد الهجمات، فقامت بإجراء مهم وهو تسجيل ناقلاتها في الدول الأخرى وخصوصاً الكبرى منها، ومن ثم رفع أعلام تلك الدول عليها (الشاهين، 2001: 295–308). وأسهمت الخطوة الكويتية في تدويل النزاع بشكل كبير، فالاعتداء على الناقلات كان يعني الاعتداء على دول كبرى. دفع هذا الأمر آية الله الخميني إلى إرسال ابنه، أحمد، للحرس الثوري يحذره من مهاجمة أية ناقلة دون مشورة مسبقة (نيا، 1392 [2013/2014]: 337).

وقبل شن تلك الهجمات المباشرة، نشطت جماعات شيعية ضد الكويت من خلال أعمال عدائية نفذتها ضد المصالح الكويتية. فقد قامت جماعة عراقية شيعية لها ارتباطات بإيران بالهجوم على أماكن عدة في الكويت سنة 1983. واستهدفت الهجمات

السفارتين الأمريكية والفرنسية (الوقيان والشمري، 1996: 161). وقامت جماعة عراقية شيعية أخرى بمحاولة اغتيال أمير الكويت السابق الشيخ جابر الأحمد سنة 1985 (Anderson & Sloan, 2009: 134). كما قامت مجموعة من الكويتيين الشيعة بالهجوم على أنابيب للنفط سنة 1987 وكانت إيران متهمة بدعمهم (الوقيان والشمري، 1996: 241 – 257). ثم عملية أخرى تم تنفيذها ضد المصالح الكويتية تمثلت في اختطاف الطائرة الجابرية سنة 1988. وكما سبق ذكره، كانت جماعة حزب الله هي المتهمة بتنفيذ العملية من خلال أحد عناصرها – عماد مغنية.

لم تؤكد إيران وقوفها وراء تلك الأعمال، ونفى الخميني وقوف بلاده خلفها بل أكد أن "هناك من يقوم بأعمال ما في الكويت ويتهم إيران بالوقوف وراءها" (خميني، 1389 [2010/2011]: ج15 – 284).

وعليه، فقد كانت العلاقات الكويتية – الإيرانية متأزمة وكانت الصحف الكويتية، على الرغم من نظرتها الإيجابية للثورة في سنواتها الأولى، داعمة للنظام العراقي خلال الحرب العراقية – الإيرانية. كانت هذه الصحف تقدم الحرب وفق وجهة النظر العراقية وكانت اللغة المستخدمة فيها تعطي الانطباع بأن الحق مع العراقيين. فضحايا العراق كانوا "شهداء" (صحيفة السياسة، 134 شهيداً وجريحاً...، 1987: 19)، أما ضحايا إيران فكانوا "قتلى" (صحيفة السياسة، مئة ألف قتيل وجريح إيراني...، 1987: 1). وكانت تُنقل المؤتمرات الصحفية الرسمية العراقية في بعض الأحيان بشكل كامل في الصحافة الكويتية. فعلى سبيل المثال، نقلت صحيفة السياسة وقائع مؤتمر صحفي لوزير الدفاع العراقي عدنان خير الله في 10 يناير 1987، شرح فيها تطورات الحرب مع إيران (عبد العزيز والبكري، 1987: 11). كما كانت افتتاحيات بعض الصحف اليومية تمجد في شخصية الرئيس العراقي السابق صدام حسين. فرأى أحمد الجارالله، رئيس تحرير جريدة السياسة، في شخصية صدام حسين القائد قوي المراس "الذي يهندس بلاده ويخلق منها صورة أخرى" (الجارالله، 1987: 1). كما ربطت صحيفة الرأي العام بين إيران وإسرائيل في مقالة افتتاحية لها. فإسرائيل كما إيران، وفق الصحيفة، ترفضان مبادرات السلام لإنهاء الحروب في المنطقة، وعليه فـ"الملالي"، في إشارة إلى الحكومة الإيرانية، "اختاروا الرهان على الموت المفتوح، إلا أنهم مازالوا سياسياً أقرب ما يكونون إلى قادة العدو الإسرائيلي في رفض السلام العادل على أسس منطقية" (صحيفة الرأي العام، دعوة إلى قمة...، 1988: 1).

ويمكن أن نقول جدلاً: إن تغطية الصحافة الكويتية لتطورات الحرب العراقية –

الإيرانية كانت نتيجة مواقف شخصية اتخذها ملاك الصحف. ولكن لم تكن تلك التغطية لتحدث دون مباركة من الحكومة، خصوصاً التغطية التي تلت حل مجلس الأمة سنة 1986. ففي ذلك الوقت كانت الحكومة قد فرضت رقابة مسبقة على الصحف والمجلات في الكويت. ولم يكن وارداً إبداء وجهة نظر مخالفة لتوجهات الحكومة. ومن ثم، فتغطية الصحف في الكويت لمسار الحرب، وتمجيدها للقيادة العراقية ممثلة بصدام حسين كانت متناغمة ورأي الحكومة الكويتية.

وبعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، لم تعد العلاقات بين الكويت وإيران إلى الحالة الطبيعية مباشرة، بل احتاجت إلى بعض الوقت وشيء من التغير في بنية النظام الإقليمي لتتحسن. هذا التغير حصل مع الاحتلال العراقي للكويت سنة 1990. اتخذت إيران موقفاً محايداً خلال الحرب على عكس الموقف الكويتي منها خلال الثمانينيات من القرن الماضي. وكانت الحكومة الإيرانية مستقبلة للاجئين الكويتيين الفارين من الكويت نتيجة الاحتلال وأسهمت في تسهيل مهام بقائهم هناك[4].

كما دانت الحكومة الإيرانية الغزو العراقي للكويت بعد يوم واحد فقط من وقوعه وطالبت بضرورة الانسحاب العراقي الفوري من الكويت (دولت آبادى، شفيعي، 1393[2013/2014]: 62). كما دان مرشد الثورة، علي خامنئي، الغزو في العديد من خطاباته التي ألقاها خلال فترة الاحتلال (پايگاه اطلاع رسانى دفتر مقام معظم رهبرى، بيانات در ديدار فرماندهان و جمعى از پاسداران ...، 1369 [ديسمبر 1990])، ووصف الشعب الكويتي بـ"المظلوم" بسبب ما وقع عليه من اعتداء في إحدى الخطب تلك (پايگاه اطلاع رسانى دفتر مقام معظم رهبرى، سخنرانى در ديدار مسؤولين و كارگزاران ...، 1369 [فبراير 1991]). لكنه دان في الوقت نفسه التدخل الأمريكي والدولي في الأزمة ووصفه بالعدواني. ولم يعتقد خامنئي أن الأمريكيين قد جاؤوا لرد وصد "المعتدين، لأنهم هم المعتدون"، على حد وصفه (پايگاه اطلاع رسانى دفتر مقام معظم رهبرى، سخنرانى در ديدار گروهى كثيرى از آزادگان ...، 1369 [أغسطس 1990]). كما حذر من النوايا الأمريكية من التدخل.

هذه النظرة للولايات المتحدة هي جزء من الخطاب السياسي العام في إيران

(4) على سبيل المثال: أقر النائب الأول لرئيس الجمهورية حسن حبيبي ضرورة تسهيل تسجيل سيارات الكويتيين القادمة من الكويت إلى إيران أثناء الاحتلال سواء للكويتيين أو المقيمين فيها (مركز پژوهش هاى مجلس شوراى اسلامى، بلا مانع بودن ورود موقت...، 1369 [1990]).

منذ الثورة، ولكن كان لموقف خامنئي أبعاده الإستراتيجية؛ لأنه رأى أن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة يشكل تهديداً لإيران ونظامها الثوري (پایگاه اطلاع رسانی دفتر مقام معظم رهبر، سخنرانی در دیدار مسؤولین و اکرگزاران نظام...، 1369 [دیسمبر 1990]). كما انتقد خلال حرب تحرير الكويت عمليات القصف التي طالت المدنيين في العراق وأعلن تضامنه مع الشعب العراقي الذي كان يميزه عن نظام الرئيس صدام حسين (پایگاه اطلاع رسانی دفتر مقام معظم رهبری، سخنرانی در مجمع نمایندگان طلاب...، 1369 [ینایر 1991]).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الشخصيات الإيرانية كانت ترى ضرورة إرسال الدعم العسكري للعراق لمساعدته على صد الهجمات الغربية. إلا أن مرشد الثورة والرئيس السابق رفسنجاني عارضا ذلك ولم ينظرا للمطالب بشكل جدي (Albloshi, 2016: a 25). كما أعلن المرشد بكل صراحة أن إيران لن تشارك في الحرب (پایگاه اطلاع رسانی دفتر مقام معظم رهبر، سخنرانی در دیدار مسؤولین و کارگزاران نظام...، 1369 [دیسمبر 1990]). ويمكن القول إن اعتبارات واقعية – مصلحية هي التي شكلت الموقف الإيراني من الغزو العراقي للكويت. فإيران كانت خارجة للتو من حرب مدمرة خاضتها مع العراق، وكانت القيادة الجديدة تسعى لإعادة بناء الدولة وقد رأت أن موقفها من الحرب كان البوابة للعودة للمجتمع الدولي من جديد بعد الثورة.

ومن الجدير بالذكر أن موقف مرشد الثورة من حرب تحرير الكويت كان شبيهاً بموقف جماعات إسلامية أخرى في المنطقة لم تفضل التدخل الخارجي والغربي. ولكن الموقف الإيراني كان أفضل من موقف بعض الأحزاب الإسلامية والدول العربية التي لم تدن حرب تحرير الكويت فقط، بل دعمت احتلالها من قبل القوات العراقية. وقد يكون هذا سبباً في تغير السلوك الكويتي تجاه إيران بعد التحرير سنة 1991، فالعلاقة تحسنت بين البلدين بشكل تدريجي منذ اللحظة الأولى لتحرير الكويت؛ فقد شاركت إيران بفاعلية في إخماد حرائق آبار النفط إلى جانب الدول الأخرى (دولت آبادی، شفیعی، 1393[2013/2014]: 138).

وظهر التحسن أيضاً في العلاقات من خلال الزيارات المتبادلة للمسؤولين التي بدأت بزيارة وزير الداخلية أحمد الحمود سنة 1992 للعاصمة الإيرانية. وتعدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعها الجانبان من مظاهر تطور العلاقات بينهما.

أول مذكرة تفاهم تم توقيعها بين البلدين بعد الثورة الإيرانية كانت مذكرة تفاهم للنقل البحري وقعت سنة 1992، في حين كانت اتفاقية الملاحة البحرية التجارية لسنة 1994 أول اتفاقية توقع بعد الثورة بين البلدين. إلا أن الاتفاقية الأكثر أهمية هي اتفاقية التعاون الأمني التي وقعت سنة 2003. وشملت الاتفاقية تسعة بنود تعاملت مع القضايا المتعلقة بالتهريب والجريمة والقرصنة البحرية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم (مجلس هشتم، لايحه موافقت نامه همكارى...، 1388 [2009]).

دعمت الكويت الحرب الأمريكية على العراق وفتحت أراضيها لانطلاق القوات الأمريكية لإسقاط النظام العراقي السابق. أما من الناحية الإستراتيجية، فقد اعتقدت الكويت أنها تخلصت من التهديدات العراقية. فأدت الحرب، كما سبق ذكره، إلى زيادة نفوذ إيران في المنطقة، إلا أن هذا الصعود لم يشكل تهديداً للكويت بدليل تحسن العلاقات بين البلدين بشكل كبير بعد الحرب، على الرغم من مرورها ببعض الأزمات. فقد تم توقيع 15 اتفاقية ومذكرة تفاهم بينهما منذ سقوط النظام العراقي السابق (الناصر وبورسلي، 2014 ; صحيفة الجريدة، زيارة الأمير لطهران...، 2014: 1). هذا العدد يفوق عدد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعها الطرفان في الفترة ما بين 1961 و2003. وخلال الزيارة الأخيرة التي قام بها أمير الكويت إلى طهران سنة 2014 تم توقيع ست مذكرات تفاهم (IRNA, 2014).

واحدة من هذه المذكرات التي تم توقيعها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عرفت بمذكرة تفاهم لإنشاء لجنة مشتركة للتعاون بين الكويت وإيران. وقعت المذكرة سنة 2007 وأكدت أهمية إقامة لجنة مشتركة بين الجانبين لتعزيز التعاون بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية والثقافية وأيضاً العلمية. وبناء على المادة الثالثة من المذكرة، يجتمع وزيرا خارجية البلدين سنوياً في مدينة الكويت أو طهران (مجلس الأمة، 2007: 8 – 9). وتأتي أهمية هذه المذكرة بالتحديد مما ورد في المادة المذكورة. فاللقاءات المباشرة بين مسؤولي الدولتين بشكل دوري تسهم في تعزيز تعاونهما وحل المشكلات التي قد تبرز بينهما، وتسهم أيضاً في تعزيز دور الكويت كوسيط في الخلافات التي تنشب بين الإيرانيين والسعوديين.

وعلى الرغم من ذلك، يظل عدم الثقة موجوداً عند كل طرف تجاه الطرف

الآخر. فقد اتهمت الحكومة الكويتية طهران بزرع خلايا جاسوسية في الكويت. ففي سنة 2010 كشفت السلطات الكويتية عن خلية اتهمت بالعمل لصالح إيران. وعلى الرغم من نفي الأخيرة، فإن محكمة الجنايات دانت أعضاء الخلية وأصدرت حكمها بإعدام ثلاثة منهم (رميزان، 2011: 1)، إلا أن محكمة التمييز ألغت عقوبة الإعدام واستبدلت به الحبس المؤبد (الزيادي، 2013). وقد سحبت الكويت سفيرها، مجدي الظفيري، من إيران بعد الحكم الأول وطلبت من ثلاثة دبلوماسيين إيرانيين مغادرة البلاد. واتهم في حينها وزير الخارجية محمد الصباح في تصريح له الحرس الثوري بالوقوف وراء الخلية (رميزان، 2011: 1). في المقابل، طردت الحكومة الإيرانية عدداً من الدبلوماسيين الكويتيين من إيران (Bozorgmehr, 2011).

لم يستمر غياب السفير الكويتي عن إيران طويلاً؛ فقد عاد إلى أداء مهامه، ولكن السلطات الكويتية أعلنت اكتشافها خلية جديدة وبكميات كبيرة من الأسلحة عُرفت بخلية العبدلي واتهمتها النيابة العامة الكويتية بالعمل لصالح الحكومة الإيرانية وبتلقي تدريبات على يد جماعة حزب الله اللبنانية. لم تسحب الحكومة الكويتية سفيرها من جديد من طهران، إلا أن محكمة الجنايات دانت الخلية وأصدرت حكماً بإعدام اثنين من المنتمين لها، أحدهما إيراني الجنسية، وحكمت على واحد من المتهمين بالسجن مدى الحياة وآخرين بأحكام تراوح بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة (Kuwait Times, 2016)؛ فيما برأت محكمة الاستئناف عدداً من المتهمين ولكنها أيدت بعض الأحكام الأخرى وخصوصاً الإعدام منها. إلا أن محكمة التمييز خففت حكم الإعدام بحق المتهم الأول واستبدلت به الحبس المؤبد، فيما ألغت براءة عدد آخر من المتهمين. من جديد، أنكرت الحكومة الإيرانية أية صلة لها بالخلية.

وتتمتع الكويت بحرية نسبية تسمح في بروز أفكار وآراء مختلفة حول القضايا المحلية أو الدولية، من ضمنها العلاقة بإيران. هذه الأفكار تُطرح في البرلمان أيضاً. وهناك من النواب من كان يطالب الحكومة بالتشدد في علاقاتها بإيران حتى قبل اكتشاف الخليتين. فكانت هناك إدانات مستمرة للموقف المتساهل من الحكومة الكويتية تجاه إيران، ووصل الأمر إلى استجواب رئيس الوزراء السابق ناصر المحمد في مايو 2011 لعدم تصديه للنفوذ الإيراني في الكويت وإضراره بالعلاقات الكويتية – السعودية (جريدة الأنباء، 2011: 6). كما أسهم تنظيم مؤتمر في الكويت حول استقلال إقليم الأهواز الإيراني ذات الأغلبية العربية في توتير علاقات الجانبين.

فقد استدعت الخارجية الإيرانية القائم بالأعمال في السفارة الكويتية وسلمته رسالة احتجاج على تنظيم المؤتمر في الكويت (Press TV, 2016). على الرغم من أن المؤتمر لم يمثل وجهة النظر الرسمية في الكويت تجاه قضية الأهواز، فإنها تبرز عداء أطراف كويتية، من ضمنها مسؤولون سابقون، لإيران وعدم ثقتهم بها.

لم تتخذ الحكومة الكويتية أية خطوات معادية تجاه إيران منذ انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية سنة 1988، إلا أن مشاعر عدم الثقة بالكويت تظهر في بعض التقارير الرسمية في طهران. فهناك مثالان يمكن استشفاف عدم الثقة الإيرانية منهما. أما الأول فيتعلق بتقرير كتبه مختصون في البرلمان الإيراني حول الاتفاقية الأمنية سالفة الذكر قبل التصديق عليها. وتهدف هذه التقارير إلى التماس الرأي الفني حول الاتفاقيات التي تبرمها الحكومة الإيرانية على المستوى الدولي. وأوصى التقرير بأهمية الاتفاقية خصوصاً أنها قد تسهم في إحداث التقارب بين البلدين من جهة، وبين طهران ودول المنطقة من جهة أخرى، إلا أنه حذر السلطات الإيرانية من إمكانية استغلال الكويت للاتفاقية للقيام بأنشطة تجسسية ضد إيران (مجلس هشتم، اظهار نظر كارشناسي ...، 1388 [2009]). ويتمثل المثال الآخر في تقرير كتبه فريق في البرلمان الإيراني أيضاً حول مكانة البحرين، والكويت، والإمارات العربية المتحدة في السياسة الخارجية الأمريكية. كُتب التقرير سنة 2011 وأبدى شكوكه حيال الوجود العسكري الأمريكي في الكويت. كما ادعى أن الإدارة الأمريكية تضغط على الكويت لإضعاف علاقتها بإيران وأن الحكومة الكويتية تستجيب لتلك الضغوط (دفتر مطالعات سياسى، 1390 [2011]: 13).

لقد ضعفت العلاقات الكويتية – الإيرانية، ولكن ليس بسبب الضغوطات الأمريكية بل بسبب الخلايا التي اكتشفت في الكويت والتي اتهمت إيران في الوقوف خلفها. كما تأزمت بسبب علاقات طهران المتوترة بالرياض. لم تسحب الكويت سفيرها من طهران بعد اكتشاف الخلية الأخيرة – خلية العبدلي – ولكنها استدعت سفيرها بعد أن قطعت السعودية علاقاتها بإيران؛ إثر الهجوم على مقارّها الدبلوماسية هناك. ولم تقطع الكويت، على الرغم من ذلك، علاقتها بإيران؛ لأنها تحاول أن توازن في سياستها الخارجية بين الأخيرة والسعودية. وتقوم في سبيل ذلك بأداء دور الوسيط بين الحكومتين السعودية والإيرانية (الهزيم، 2016: 1). يمتد دور الوساطة ليصل إلى الحرب اليمنية التي بدأت في مارس 2015 إثر انطلاق عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن. لقد استضافت العاصمة الكويتية مباحثات بين القوى

اليمنية لحل مشكلة الحرب هناك والتي تدخل ضمن التنافس السعودي – الإيراني في المنطقة. وتؤكد هذه الوساطة رغبة الكويت في تخفيف التوتر بين طهران والرياض، بشكل خاص وبين طهران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام، وفي يناير 2017 قام النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي صباح الخالد بزيارة لإيران للقاء الرئيس الإيراني وتسليمه رسالة شخصية من أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد (كونا، 2017). استتبعت تلك الرسالة زيارة قصيرة قام بها الرئيس روحاني إلى الكويت وعمان في فبراير من العام نفسه (الجزيرة، 2017).

ويقابل التأرجح في العلاقات السياسية بين البلدين تأرجح مماثل في العلاقات الاقتصادية؛ حيث لا تملك الكويت علاقات اقتصادية وتجارية قوية مع إيران. لقد تطورت هذه العلاقات إبان حكم محمد خاتمي في الفترة ما بين 1997 و2005. ففي السنة الأولى من رئاسته كان التبادل التجاري بين البلدين في حدود الـ 75 مليون دولار، في حين وصل سنة 2005 إلى أكثر من 450 مليون دولار (أسيري، 2008: 100). هذه القيمة غير المرتفعة لحجم التبادل التجاري تراجعت في السنوات التي تلت 2005؛ حيث أعلن السفير الإيراني لدى الكويت عام 2015 أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يبلغ 400 مليون دولار (عاكوم، 2015: 5). وقد يعود هذا التراجع إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على إيران بسبب برنامجها النووي وليس بسبب تأزم العلاقات السياسية بين الجانبين.

وقد تعاون الجانبان في سوق النفط أيضاً (دولت آباد، شفيعى، 1393[2013/ 2014]: 215)، إلا أن التعاون الاقتصادي الأكثر أهمية، إن تحقق على أرض الواقع، فهو في مجال المياه. فالكويت تعاني، بحكم كونها بلداً صحراوياً، شحاً في مصادر المياه العذبة؛ لذلك فهي تعتمد على وسيلة مكلفة اقتصادياً لتوفير احتياجاتها من خلال تحلية مياه البحر. وواحدة من أهم الأفكار التي طرحت في هذا المجال كانت فكرة نقل المياه العذبة من إيران. لقد نوقشت الفكرة قبل أكثر من عشر سنوات دون أن ترى النور على الرغم من تجاوب الطرفين وحماستهما للمشروع الذي سيعود بالنفع عليهما. فمن ناحية، ستحصل الكويت على مصدر للمياه العذبة لسد احتياجات سكانها بتكلفة أقل بـ 20 في المئة من تحلية مياه البحر (أسيري، 2008: 76)، ومن ناحية أخرى، ستستفيد إيران بحصولها على عائد يقدر بـ 75 مليون دولار سنوياً يمكن استغلاله في دعم الاقتصاد وتوفير فرص العمل وتحسين البنية التحتية في الدولة (مركز پژوهش هاى مجلس، انتقال آب از ايران به كويت...، 1385 [2006]).

وهناك مجال آخر للتعاون بين البلدين ذو بعد تجاري واقتصادي، يتمثل في السياحة. فإيران تتمتع بثقافة عميقة وبتراث إنساني جاذب، إلا أن السياحة الدينية هي الرائجة بين الكويتيين الذين يزورون جمهورية إيران الإسلامية. وتتركز هذه الزيارة على مدينتين مقدستين في التراث الشيعي، هما مشهد وقم. تضم الأولى ضريح ثامن أئمة الشيعة، الإمام علي بن موسى الرضا، أما مدينة قم فتضم رفاة أخته، السيدة معصومة. وقدرت السفارة الإيرانية في الكويت أن عدد الكويتيين الزائرين بلغ مئة ألف شخص خلال النصف الأول من عام2015 (عاكوم، 2015: 5). وقد قامت الحكومة الإيرانية باتخاذ خطوات عدة لتسهيل زيارة الكويتيين إلى إيران؛ فقد سرعت من إجراءات حصولهم على تأشيرة الدخول لإيران من خلال السفارة الإيرانية في الكويت، كما منحتهم الحق في الحصول على تأشيرة سياحية من مطارات إيران المختلفة. إلا أن هذه الخطوات لم تقابلها خطوات مماثلة على الجانب الكويتي.

وعلى الرغم من ذلك، فالعلاقات الثقافية تطورت بين الجانبين بشكل لافت في السنوات الأخيرة. فقد نظم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عدداً من الفعاليات المرتبطة بالثقافة الإيرانية في الكويت، من ضمنها أسبوع الثقافة الإيرانية الذي نظم سنة 2012 على سبيل المثال (موقع المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية – الكويت، 2012). كما جلب المجلس العديد من الفرق الموسيقية الإيرانية لتقديم عروضها في الدولة. وتبادلت الدولتان الزيارات الأكاديمية بالتعاون مع الملحقية الثقافية الإيرانية في الكويت. ووقع مدير عام جامعة الكويت السابق، عبد اللطيف البدر، في إحدى تلك الزيارات ست اتفاقيات مع جامعات إيرانية مختلفة (المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية – الكويت، 2014; جريدة الأنباء، 2014: 2). وأكد رئيس الملحق الثقافي الإيراني السابق، عباس خامه يار، عدم وجود أية مشكلات في الجانب الثقافي بين البلدين (تسنيم، 1394 [2015]).

لقد تداخلت الأحداث والتطورات السياسية التي شهدتها العلاقات بين البلدين بالجوانب الثقافية والاجتماعية والمذهبية التي ركزت عليها المدرسة البنائية. إلا أن الإطار الذي وضعه البنائيون لم يسهم في فهم علاقات الكويت بإيران. فالدولتان مازالتا مختلفتين في الجوانب الثقافية والمذهبية، إلا أن ذلك لم يكن عائقاً أمام بناء علاقات إيجابية بينهما.

الخاتمة:

مرت العلاقات الكويتية الإيرانية بمراحل مختلفة؛ كانت مميزة في بعض الفترات ومتوترة في فترات أخرى. تأثرت هذه العلاقات ببنية النظام في الشرق الأوسط واستقطابات القوى الإقليمية وتدخلات القوى الدولية.

ولم تكن للكويت القدرة على تغيير النظام الإقليمي، على عكس إيران التي مازالت واحدة من اللاعبين الفاعلين والمؤثرين في تغيير مساره. فأوضاعها الداخلية وعلاقاتها بالقوى الإقليمية الأخرى، كالعراق والمملكة العربية السعودية، تؤثران في بنية النظام الإقليمي.

تحاول الكويت أن توازن علاقتها بالدول الكبرى في المنطقة، ولكنها لم تفلح دائماً في القيام بذلك، وقد دفعت ثمناً باهظاً سنة 1990 عندما أقدم العراق على غزوها واحتلالها لسبعة أشهر. لذلك، يمكن القول إنه كلما كانت علاقة إيران جيدة بالعراق والمملكة العربية السعودية، كانت علاقتها جيدة بالكويت، والعكس. ومن المرجح أن تمارس العراق والسعودية ضغوطهما على الكويت كلما ساءت علاقتهما بإيران. لقد كان ذلك واضحاً خلال الحرب العراقية – الإيرانية، على الأقل.

هناك حالة من عدم الأمان تشعر بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بسبب التغييرات التي شهدها النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد سقوط صدام حسين سنة 2003 وما نتج عنه من بروز إيران كقوة إقليمية. لقد عبر العديد من السياسيين والمسؤولين والكتاب والأكاديميين في هذه الدول عن قلقهم إزاء التغييرات الحاصلة في المنطقة، وحذروا من النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط. ويعتقد هؤلاء أن إيران تمثل تهديداً لأمن دولهم ولاستقرار المنطقة. وقد عزز هذه المخاوف التدخل الإيراني في سوريا والعراق، بالإضافة إلى الخطاب السياسي المتشدد لبعض صناع القرار في إيران. ولا تساعد تلك اللغة الخطابية الإيرانيين بل تؤثر على صورتهم في دول الخليج، وتقلل من فرص التقارب بين الجانبين. تلك اللغة العدائية تؤخذ على محمل الجد من قبل الكثيرين وتدفع حكومات الخليج إلى التعاون لمواجهة ما يرونه تهديداً لمصالحهم وحتى لبقائهم. وتؤثر هذه المسألة في المحصلة النهائية على العلاقات الكويتية – الإيرانية.

لقد حاولت هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي: أللعوامل الثقافية والدينية دور في تحديد شكل العلاقات الثنائية بين الكويت وإيران؟ أم إن علاقاتهما قائمة

على أسس سياسية – مصلحية بحتة تتأثر بعوامل أخرى لا دخل للجوانب الثقافية والدينية بها؟ واستعرضت الدراسة – في سبيل الإجابة عن هذا السؤال – تطور علاقات الجانبين بعد تسليط الضوء على المتغيرات الداخلية في كل دولة وتطورات المشهد الإقليمي، وخلصت إلى الاستنتاج الآتي: للمدرسة البنائية Constructivism أهمية بالغة في فهم الأبعاد الثقافية والاجتماعية لسلوك الدول، إلا أنها غير كافية لمعرفة تطور العلاقات الكويتية – الإيرانية. فالعلاقات بين البلدين تأثرت سلباً بسبب التطورات الداخلية في كل دولة وبسبب الأوضاع في المنطقة وليس بسبب الهوية أو التصورات التي حملها كل طرف تجاه الطرف الآخر. فلم تسهم النظرة الإيجابية الرسمية الكويتية من الثورة الإيرانية ولا التصريح المتفهم لآية الله الخميني من منعه من دخول الكويت، ولا تصريحات قطب زاده خلال زيارته للكويت في استمرار العلاقة الإيجابية بين الكويت وطهران. فالمسألة كانت أكبر من نظرة كل طرف للآخر؛ فالتغييرات الإقليمية هي التي ألقت بظلالها على علاقة البلدين.

كما أن النظرات السلبية ليست ثابتة، بل متغيرة بتغير الظروف التي تمر بها الدول. وعليه يمكن القول إن نظرة كل من الكويتيين والإيرانيين أحدهما إلى الآخر قد تغيرت وتأثرت بالمتغيرات الداخلية والإقليمية. فكما أسهمت الحرب العراقية – الإيرانية والموقف الكويتي الداعم للنظام العراقي في التأثير سلباً في النظرة الإيرانية تجاه الكويت، كانت رغبات تصدير الثورة والاعتداءات الإيرانية على المصالح الكويتية سبباً في تأثر النظرة الكويتية تجاه إيران. كما قلت التصريحات العدائية المتبادلة بعد حرب تحرير الكويت وتطورت علاقات البلدين على الرغم من تراجعها في بعض الفترات. وتجدر الإشارة إلى أن هامش الحرية الممنوحة في النظامين يتيح لأفراد محسوبين عليهما من الإدلاء بتصريحات سيئة تجاه الدولة الأخرى دون أن يكون كل نظام مسؤولاً مسؤولية تامة عنها، ودون أن تمثل سياسة عامة مؤسسية متبعة فيه.

علاوة على ذلك، على الرغم من اختلاف هوية الدولتين في جوانب عدة كاللغة والعرق والتاريخ والمذهب، فإن هذا الاختلاف لم يكن مسؤولاً عن تقدم أو تراجع علاقاتهما. فإيران مازالت فارسية، والكويت مازالت عربية، إلا أن ذلك لم يمنعهما – على سبيل المثال – من بناء علاقات إيجابية في الفترة التي سبقت الثورة ولا الفترة التي تلت تحرير الكويت؛ لأن المصلحة الوطنية هي المنطلق

الأهم والمؤثر في رسم علاقات الدولتين. لذلك يمكن اعتبار المدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة Neoclassical Realism الإطار الأكثر نفعاً لتفسير تطور العلاقات الكويتية – الإيرانية خصوصاً أنها تركز على تطور الأبعاد الداخلية في الدول وبنية النظام وأثرهما في تحديد السلوك الخارجي للدول، ومن ثم في التأثير على علاقاتها. كما أنها تدخل ضمن إطار المدرسة الواقعية التي تؤمن أن الدول العقلانية تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى.

على الرغم من ذلك، فالمدرسة البنائية مهمة في فهم جزء يسير من تاريخ علاقات الدولتين خصوصاً في العقد الأول من عمر الثورة الإيرانية. فالرغبة في تصدير الثورة، التي أصبحت جزءاً من هوية النظام الإيراني في السنوات الأولى التي تلت قيام الجمهورية، أثرت على السياسات التي اتبعتها تجاه الدول الأخرى؛ ما خلق ردة فعل سلبية من تلك الدول ومن بينها الكويت.

المراجع:

أسيري، عبد الرضا. (1992). **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، تحولات**. الكويت: القبس.

أسيري، عبد الرضا. (2008). العلاقات الكويتية – الإيرانية: طموح وعقبات، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. 34 (129): 53 – 105.

الجارالله، أحمد. (صحيفة السياسة). (1987). الإبداع القيادي. **صحيفة الوطن**. 7 يناير.

الجاسم، نجاة عبد القادر. (2012). **القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي: 1981 – 2003** – الجزء الثاني. الكويت.

الجزيرة. (2017). روحاني بالكويت لبحث العلاقات الإيرانية الخليجية. استرجع من: https:// goo.gl/C76YX6

الشاهين، سليمان ماجد. (2001). **الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة**. الكويت.

الصانع، راشد؛ والعريان، جعفر؛ وعبد المقصود، زين الدين؛ ومحفوظ، سعيد. (2003). **العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها**، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

العبد الله، حامد. (1997). العلاقات الكويتية الإيرانية: دراسة استشرافية لآفاق التعاون. **السياسة الدولية**، (128): 40 – 55.

المطيري، نواف. (2004). **العلاقات الكويتية الإيرانية المعاصرة (1979 – 2001)**. الكويت: الشركة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

المديرس، فلاح. (1999 أ). **الحركة الشيعية في الكويت**. الكويت: دار قرطاس.

المديرس، فلاح. (1999 ب). **ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت: 1938 – 1975**. الكويت: دار قرطاس.

الناصر، تهاني؛ وبورسلي، لطيفة. (2014). اتفاقيات ثنائية مع دول آسيا. استرجع من http:// www.mofa.gov.kw/ar/Ministry/Pages/agr.aspx.

النعماني، محمد بن إبراهيم. (2011). **الغيبة**. دار الجوادين.

الهزيم، محمد. (2016). الكويت نقلت إلى دول الخليج رغبة إيرانية في إنهاء الخلافات... وفتح صفحة جديدة. **صحيفة الراي**. 19 مارس.

الوقيان، نجيب؛ والشمري، صباح. (1996). **الجرائم السياسية في الكويت**. الكويت.

بني صدر، أبو الحسن. (1980). الجيش والاقتصاد في إيران، **صحيفة الوطن**. 27 يناير.

بهبهاني، هاشم. (1979). إيران في ميزان التاريخ التقدمي. **صحيفة الوطن**. 1 يناير.

بيان عاكوم. (2015). السفير عنايتي: مستعدون لاجتماع قمة مع دول الخليج ولم نطلب التفاوض مع السعودية بخصوص اليمن. **صحيفة الأنباء**. 19 مايو.

عبد العزيز، مازن؛ والبكري، إياد. (1987). السياسة تسجل المؤتمر الصحفي لوزير الدفاع العراقي بعد السرعة القياسية في تدمير الهجوم الأخير – خير الله: انتهى الخيار العسكري.. والسلاح الأمريكي لا ينفع إلا في إطالة الحرب. **صحيفة السياسة**. 10 يناير.

عيد، رميزان. (2011). صحيفة الجريدة. محمد الصباح للجريدة: شبكة التجسس مرتبطة بالحرس الثوري. 31 مارس.

فيرك، كارين. (2006). البنائية، في تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث (تحرير)، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع** (ص429 – 468). (ديما الخضرا. مترجم)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

كارين أ. منغست؛ وإيفان م. أريغوين. (2013). **مبادئ العلاقات الدولية**. (حسام الدين خضور. مترجم). دمشق: دار الفرقد.

صحيفة الأنباء. (2011). الطبطبائي وهايف والوعلان يستجوبون رئيس الوزراء عن الإضرار بالأمن الوطني. 23 مايو.

صحيفة الأنباء. (2014). البدر يصف زيارته إلى إيران بأنها ناجحة. 18 مايو.

صحيفة الجريدة. (2014). زيارة الأمير لطهران تتوج بـ 6 اتفاقيات.2 يونيو.

صحيفة الرأي العام. (1988). دعوة إلى قمة عربية طارئة. 3 يناير.

صحيفة السياسة. (1987). 134 شهيداً وجريحاً ضحايا القصف الإيراني لمدينة السليمانية: العراق صد تحرشاً في القاطع الجنوبي وقتل 400 إيراني. 22 يناير.

صحيفة السياسة. (1987). صباح الأحمد: الحرب العراقية الإيرانية قذرة ولا تنتهي إلا بالحكمة والعقل واتباع الشريعة. 27 يناير.

صحيفة السياسة. (1987). مئة ألف قتيل وجريح إيراني شرق البصرة بينهم تسعون ألفاً بالفيلق الثالث. 21 يناير 1987.

صحيفة الوطن. (1980). الإمام يقر احتفالات الإيرانيين بالسنة الجديدة. 4 إبريل.

صحيفة الوطن. (1980). اعتداء على الكويت ودورها. 30 إبريل.

صحيفة الوطن. (1980). صباح الأحمد لمجلة فرنسية: الثورة الإيرانية تختلف عما حدث في البيت الحرام. 6 يناير.

صحيفة الوطن. (1980). صباح الأحمد أمام مؤتمر إسلام آباد: التدخل السوفييتي في أفغانستان هم جديد لن ينسينا فلسطين. 29 يناير.

صحيفة الوطن. (1980). قطب زاده في مؤتمر صحفي: طرح قضية الجزر لا يخدم الوحدة الإسلامية. 30 إبريل.

صحيفة الوطن. (1980). نجاة قطب زاده من محاولة اغتيال. 30 إبريل.

مدونة الزيادي. (2013). فيديو: نص وحيثيات حكم محكمة التمييز بالسجن المؤبد على شبكة التجسس الإيرانية. استرجع من: http://alziadiq8.com/22100.html

مجلس الأمة الكويتي. (1981). 408 أ، مضبطة الجلسة السابعة/ أ. الفصل التشريعي الخامس. 12 مايو 1981. الكويت، مجلس الأمة.

مجلس الأمة الكويتي. (2007). 1186، مضبطة الجلسة العشرين. الفصل التشريعي الحادي عشر. 25 يونيو 2007. الكويت، مجلس الأمة.

موقع المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية – الكويت. (2012). انطلاق الأسبوع الثقافي الإيراني في الكويت. استرجع من http://kuwait.icro.ir/index.aspx?fkeyid=&siteid=211&pageid=11701&newsview=582111

وكالة الأنباء الكويتية. (2017). وزير الخارجية الكويتي يزور إيران ضمن زيارات متبادلة بين مسؤولي الجانبين. استرجع من: http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2588822&language=ar

المستشارية الثقافية لسفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الكويت. (2014). أيام في إيران: مشاهدات إعلامية واستطلاعية لأهم المعالم الحضارية في مدن مشهد، طهران، شيراز.

يزدى، إبراهيم، شصت سال صبورى وشورى – جلد سوم: 118 روز در نوفل لوشاتو (14 مهر – 14 بهمن 1387)، نسخة إلكترونية.

نيا، جعفر شير على. (1392[2013/2014]). دايره المعارف مصور تاريخ جنگ ايران و عراق 1359 – 1367. تهران: انتشارات سايان.

خمينى، روح الله. (1389 [2010/2011]). صحيفه امام: مجموعه آثار امام خمينى/ج3. تهران: موسسه تنظيم ونشر آثار امام خمينى.

خمينى، روح الله. (1389 [2010/2011]). صحيفه امام: مجموعه آثار امام خمينى/ج8. تهران: موسسه تنظيم ونشر آثار امام خمينى.

خمينى، روح الله. (1389 [2010/2011]). صحيفه امام: مجموعه آثار امام خمينى/ج10. تهران: موسسه تنظيم ونشر آثار امام خمينى.

خمينى، روح الله. (1389 [2010/2011]). صحيفه امام: مجموعه آثار امام خمينى/ج21. تهران: موسسه تنظيم و نشر آثار امام خمينى.

دولت آبادی، باقری علی وشفیعی، محسن. (1393 [2013/2014]). از دولت هاشمی تا روحانی: بررسی سیاست خارجی ایران در پرتو نظریه سازه انگاری. تهران: انتشارات تیسا.

پناهیان، علی رضا. (1391 [2012 - 2013]). انتظار عامیانه، عالمانه، عارفانه. تهران: بیان معنوي.

پرتال پژوهشی و اطلاع رسانی موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی. (1391 [2012]). پیام عذر خواهی دولت کویت به امام در نوفل لوشاتو. استرجع من:
http://www.imam-khomeini.ir/fa/NewsPrint.aspx?ID=3247.

پرتال پژوهشی و اطلاع رسانی موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی. (1391 [2013]). بازخوانی سیر انقلاب از زبان حضرت امام. استرجع من:
http://www.imam-khomeini.ir/fa/NewsPrint.aspx?ID=14697.

پرتال پژوهشی و اطلاع رسانی موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی. (1393 [2014]). پاسخ های امام به سوالات خبرنگاران در باره زندگی شخصی ایشان. استرجع من:
http://www.imam-khomeini.ir/fa/NewsPrint.aspx?ID=25213.

پرتال پژوهشی و اطلاع رسانی موسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی. (1392 [2013]). برائت از مشرکین، پیام مهم امام به حجاج. استرجع من:
http://www.imam-khomeini.ir/fa/NewsPrint.aspx?ID=20741.

پایگاه اطلاع رسانی دفتر مقام معظم رهبری. (1369 [دیسمبر 1990]). بیانات در دیدار فرماندهان و جمعی از پاسداران انقلاب اسلامی. استرجع من:
اسلامی–انقلاب–هاي–کميته–پاسداران–و مسؤولان–ديدار
http://www.leader.ir/fa/speech/419/

پایگاه اطلاع رسانی دفتر مقام معظم رهبری. (1369 [فبراير 1991]). سخنرانی در دیدار مسؤولین و ارگزاران نظام به مناسبت عید مبعث. استرجع من:
http://www.leader.ir/fa/speech/450/دیدار-مسؤولان-نظام.

پایگاه اطلاع رسانی دفتر مقام معظم رهبری. (1369 [أغسطس 1990]). سخنرانی در دیدار گروهی کثیری از آزادگان، به همراه حجت الإسلام والمسلمین هاشمی رفسنجانی. استرجع من:
ديدار - جمعي-از - آزادگان http://www.leader.ir/fa/speech/343/

پایگاه اطلاع رسانی دفتر مقام معظم رهبری. (1369 [دیسمبر 1990]). سخنرانی در دیدار مسؤولین و ارگزاران نظام به همراهی حجت الإسلام والمسلمین حاج احمد خمینی. استرجع من:
ديدار-کارگزاران-نظام http://www.leader.ir/fa/speech/402/

پایگاه اطلاع رسانی دفتر مقام معظم رهبری. (1369 [يناير 1991]). سخنرانی در مجمع نمایندگان طلاب و فضلای حوزه علمیه قم. استرجع من:
ديدار- مجمع- نمايندگان -طلاب-و-فضلاي-حوزه-ي-علميه-قم
http://www.leader.ir/fa/speech/438/.

تسنیم. (1394 [2015]). عباس خامه یار در گفتگو با تسنیم: زبان فارسی در کویت با بار فرهنگی بالایی شناخته می شود. استرجع من:
http:// زبان-فارسی-در-کویت-با-بار-فرهنگی-بالایی-شناخته-می-شود
www.tasnimnews.com/fa/news/1394/06/30/865357/

خبر گزاری فارس. (1390 [2012]). ناگفته های از تدابیر رهبر انقلاب در 22 سال اخیر به روایت سرلشگر صفوی. استرجع من:
http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13901118000986.

سفارت جمهوری اسلامی ایران – کویت. (د. ت.). روابط جمهوری اسلامی ایران و کویت. استرجع من:
http://www.kuwait.mfa.ir/index.aspx?siteid=128&pageid=18015.

مجلس شورای اسلامی. (1388 [2009]). 267/2798، لایحه موافقت نامه همکاری های امنیتی میان دولت جمهوری اسلامی ایران و دولت کویت. مجلس هشتم، 1388. تهران، مجلس شورای اسلامی.

مجلس شورای اسلامی. (1388 [2009]). 2609486، اظهار نظر کارشناسي درباره: لایحه موافقتنامه همکاری های امنیتي میان دولت جمهوري إسلامي ایران و دولت کویت، مجلس هشتم، 1388. تهران، مجلس شورای اسلامی.

مرکز پژوهش های مجلس – دفتر مطالعات سیاسی. (1390 [2011]). بررسي جایگاه بحرین، کویت وامارات در سیاست های نظامی آمریکا – 10822. تهران، مرز پژوهش های مجلس.

مرکز پژوهش های مجلس شورای اسلامی. (1369 [1990]). بلا مانع بودن ورود موقت یا ترخیص قطعي خودروهای اتباع کشور کویت ودیگر کشورها که در پی حوادث اخیر از کویت به ایران وارد شده یا می شوند. استرجع من:
http://rc.majlis.ir/fa/law/print_version/112435

مرکز پژوهش های مجلس شورای اسلامی. (1385 [2006]). مرکز پژوهش های مجلس: انقال آب از ابران به کویت نه بایت به این شور حقابه ایجاد کند. استرجع من:
http://rc.majlis.ir/fa/news/print_version/764748.

Akbarzadeh, Sh., & Conduit, D. (2016). Rouhanis first two rears in office: Opportunities and risks in contemporary Iran. *In Iran in the world: President Rouhanis Foreign Policy*, edited by Shahram Akbarzadeh and Dara Conduit. New York: Palgrave Macmillan.

Albloshi, H. (2016 a). *The eternal revolution: Hardliners and conservatives in Iran*. London: I. B. Tauris.

Albloshi, H. (2016 b). Sectarianism and the Arab Spring: The case of the Kuwaiti Shi'a. *The Muslim World*, 106 (1), 109-127.

Al-Jubeir, A. (2016). *Can Iran Change*? Retrieved from http://www.nytimes.com/2016/01/19/opinion/saudi-arabia-can-iran-change.html?_r=1

Al-Mdaires, F. (2010). *Islamic extremism in Kuwait: From the muslim brotherhood to Al-Qaeda and other islamic political groups*. New York: Routledge.

Alshayji, A. (2002). Mutual realities, Perceptions, and impediments between the GCC states and Iran. *In security in the Persian Gulf: Origins, Obstacles, and the search for consensus*, edited by Lawrence G. Potter and Gary G. Sick. New York: Palgrave.

Anderson, S., & Sloan, S. (2009). *Historical dictionary of terrorism*. Maryland: The scarecrow press, Inc.

Black, I. (2016). *As Iran hails a historic deal, Saudi Arabia looks on with anxiety and irritation*. Retrieved from http://www.theguardian.com/world/2016/jan/18/as-iran-hails-a-historic-deal-saudi-arabia-looks-on-with-anxiety-and-irritation.

Bozorgmehr, N. (2011). *Iran expels Kuwaiti diplomats*. Retrieved from http://www.ft.com/cms/s/0/ad907354-6373-11e0-bd7f-00144feab49a.html#axzz441gmSFQ1.

Brawley, M. (2009). Neoclassical realist and strategic calculations: explaining divergent British, French, and Soviet strategies toward Germany beterrn the world wars (1919-1939). *In Neoclassical Realism, the State, and foreign policy*, edited by Jeffrey Taliaferro, Steven Lobell, and Norrin Ripsman. Cambridge: Cambridge University Press.

Cushman, J. (1987). *Iranian attacks on Kuwaiti port called cause for U.S. to retaliate*. retrieved from http://www.nytimes.com/1987/10/18/world/iranian-attacks-on-kuwaiti-port-called-cause-for-us-to-retaliate.html.

Dougherty, J., & Pfltzgraff, R. (2001). *Contending theories of international relations: a comprehensive survey*. New York: Longman.

Farrokh, K. (2011). *Iran at War: 1500 - 1988*. Oxford: Osprey Publishing.

Gheissari, A., & Nasr, V. (2006). *Democracy in Iran: History and the quest for liberty*. New York: Oxford University Press.

Goldberg, J., *The Obama Doctrine: The U.S. president talks through his hardest decisions about Americas role in the world*. Retrieved from http://www.theatlantic.-com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/#5.

Gooch. G., & Williams, M. (2007). *Oxford Dictionary of Law Enforcement*. New York: Oxford University Press.

Hurd, I. (2008). Constructivism. *In The Oxford Handbook of International Relations*, edited by Christian Reus-smit and Duncan Snidal. Oxford: Oxford University Press.

Karsh, E. (2002). *The Iran-Iraq War 1980-1988*. Oxford: Osprey Publishing.

Keddie, N. (2003). *Modern Iran: Roots and results of revolution*. New Haven, Conn.: Yale University Press.

Lobell, S. (2009). Threat assessment, the state, and foreign policy: a neoclassical realist model. *In Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, edited by Jeffrey Taliaferro, Steven Lobell, and Norrin Ripsman. Cambridge: Cambridge University Press.

Louer, L. (2008). *Transnational Shia politics: Religious and political networks in the gulf*. New York: Columbia University Press.

Nasr, V. (2006). *The shia revival: How conflicts within islam will shape the future*. New York: Norton.

Parsi, T. (2007). *Treacherous alliance the secret dealings of Israel, Iran, and the United States*. New Haven: Yale University Press.

Ward, S. (2009). *Immortal: A Military history of Iran and its armed forces*. Washington DC: Georgetown University Press.

Wendt, A. (1995). Constructing international politics. *International Security*, 20 (1), 71-81.

Wendt, A. (1992). Anarchy is what states make of it: The social construction of power Politics. *International Organization*, 46 (2), 391-425.

Kuwait Times. (2016). *Two sentenced to death for spying for Iran*. Retrieved from http://news.kuwaittimes.net/website/14001-2/.

IRNA. (2014). *Iran-Kuwait sign six cooperation MoUs*. Retrieved from http://www.irna.ir/en/News/81185389/Politic/Iran-Kuwait_sign_six_cooperation_-MoUs.

Los Angeles Times. (1987). *Kuwait Asks U.N. for protection from Iran attack*. Retrieved from http://articles.latimes.com/1987-07-31/news/mn-236_1_kuwait-iran-attack.

Press TV. (2016). *Iran summons Kuwait envoy over Anti-tehran meeting*. Retrieved from http://www.presstv.com/Detail/2016/05/09/464736/Iran-Kuwait-Foreign-Ministry-Saudi-Arabia-charge-daffaires.

Taliaferro, T., Lobell, S., & Ripsman, N. (2009). Introduction: Neoclassical realism, the state, and foreign policy. *In neoclassical realism, the state, and foreign policy*, edited by Jeffrey Taliaferro, Steven Lobell, and Norrin Ripsman. Cambridge: Cambridge University Press.

قدم في: أغسطس 2016
أجيز في: أبريل 2017